UNIFEM

نحو التمكين السياسي للمرأة في الأردن

جميع حقوق النشر ٢٠٠٦ محفوظة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
المكتب الإقليمي للدول العربية – اليونيفم
صندوق بريد: ٨٣٠٨٩٦ عمان - الأردن ١١١٨٣
هاتف: ٥٢٠٠٠٦٠ -٦-٠٠٩٦٢ فاكس: ٥٦٧٨٥٩٤ ٩٦٢ ٦
موقع إلكتروني: www.unifem.org.jo بريد إلكتروني: amman@unifem.org.jo

لا يجوز تصوير أو إعادة طبع و إنتاج أي جزء من هذه المادة بغير إذن مسبق من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - اليونيفم. جميع حقوق الطبع محفوظة ٢٠٠٥

الآراء والتفسيرات والنتائج التي يحتويها هذا الدليل تعبر عن وجهة نظر المؤلفين و لا تعبر بالضرورة عن رأي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة - اليونيفم.

تم الطبع في الأردن
الطبعة الأولى ٢٠٠٦
التنسيق و التصميم: Advize|Grey

تقديم

يزداد الاهتمام حالياً بموضوعات المرأة ودورها في الحياة العامة، وهذا الاهتمام يكاد يكون على مستوى وطني إقليمي وعالمي خاصة في ظل نظام العولمة الجديد الذي فتح الباب على مصراعيه للمرأة للانطلاق والمشاركة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية.

إن حال المرأة وواقعها قد تبدل كثيراً وتغير تغييراً معنوياً كبيراً، وسار هذا التغيير خلال حقبة زمنية تمتد لأكثر من ثلاثة عقود وهو في تواصل وتنامي، والواقع أن النهوض بواقع المرأة وتعزيز قدراتها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة يشكل اتجاهاً جاداً في المجتمع. بل هاجساً قوياً ابتداء من المرأة نفسها التي بدأت تعي واقعها والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم وأخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها باحثة عن ذاتها وإبراز مكانتها وشأنها في المجتمع. وأن دورها في المجتمع كدور الرجل هام وعليها الاندماج في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وتأتي دراسات "نحو التمكين السياسي للنساء العربيات" ضمن إطار المشروع الإقليمي لتعزيز دور البرلمانيات العربيات في كل من الأردن، سوريا، لبنان، مصر، المغرب، الإمارات، عُمان، البحرين، الكويت والعراق. والذي يهدف إلى تعزيز دور البرلمانيات العربيات ليكن قادرات على إحداث التغيير من خلال مشاركتهن في العمليات السياسية.

إن تمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في القيادة ومناصب صنع القرار من العوامل الأساسية لضمان إدماج النوع الاجتماعي في عملية صنع القرار والإصلاح التشريعي والانتخابي والقضائي. إن العملية الديمقراطية هي الوسيلة التي يساهم بها المواطن والمواطنة في المشاركة السياسية باعتبارها من الحقوق التي يكفلها الدستور وواجب وطني للمساهمة في الحياة العامة وهي في النهاية ترجمة لأراء المواطنين وتوجيهاتهم ومواقفهم وتطلعاتهم وطموحاتهم يعبرون من خلالها عن أرادتهم بشأن اختيار ممثلين لهم ذوي كفاءة حسب وجهة نظرهم من بين المرشحين ليكونوا نوابهم في المجلس التشريعي الذي يعبر عن مواقفهم.

نرجو أن نكون قد وفقنا في نشر هذه الدراسة المتواضعة عن التمكين السياسي للمرأة الأردنية، ويتقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) بالشكر والتقدير إلى الباحث الأستاذ د. محمد خير عيادات أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية لإعداده هذه الدراسة. ومعالي الدكتور كامل أبو جابر لمراجعتها وإبداء آرائه القيمة.

هيفاء أبو غزالة
المديرة الإقليمية
صندوق لأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

الفهرس

المحتويـات	
ملخص تنفيذي	٦
الباب الأول	
١,١ خلفية	٨
١,٢ المرأة وإعلان مواثيق وحقوق الإنسان	٩
٢. المرأة والسلطة: حالة الأردن	١٠
١,٢ التمكين الاقتصادي	١٠
٢,٢ الوضع التعليمي في الأردن	١١
٢,٣ وضع المرأة: قطاع الصحة	١١
٢,٤ المرأة والأسرة في الأردن	١٢
٢,٥ المرأة والوضع القانوني في الأردن	١٣
الباب الثاني	١٤
الفصل لأول: المرأة والتنمية السياسية	١٤
١. الناحية التاريخية	١٤
٢. البيئة والعملية السياسية في الأردن	١٤
٣. الإطار الإداري والقانوني للانتخابات	١٥
٤. مراقبة الانتخابات	١٦
٥. الحملة الدعائية	١٦
الفصل الثاني: المرأة والسياسة	١٧
١. مقدمة	١٧
٢. إقبال الناخبين: خصائص عامة	١٧
٣.المرشحات النساء	١٨
٤. المرشحات والكوتا	١٨
٥. المرأة والأحزاب السياسية والانتخابات النيابية	١٩
١,٥ المرشحات النساء، سياسات الأحزاب وانتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية	٢٠
٦. الحملة الدعائية	٢١

١,٦ الحملة الدعائية ومواردها	٢١
الفصل الثالث: العقبات التي تواجه المرأة	٢٣
١. مقدمة	٢٣
١,٣ هل المجتمع الأردني متحيز ضد المرأة؟	٢٣
٢,٣ الموقف العام اتجاه التمكين السياسي للمرأة	٢٤
٣,٣ الثقافة والأسرة والعشائرية: السلوك الانتخابي	٢٥
٤,٣ الإعلام كعقبة للتمكين السياسي للمرأة	٢٦
الفصل الرابع: وسائل التغلب على العقبات	٢٨
١,٤ مقدمة	٢٨
٢,٤ كيفية بحث تحيز المجتمع ضد المرأة	٢٨
٣,٤ بحث اللامبالاة السياسية	٣٠
٤,٤ تغيير القانون الانتخابي	٣١
٥,٤ مهارات مكتسبة	٣١
١,٥,٤ تعريف القضايا والمجموعات المستهدفة	٣١
٢,٥,٤ الحملة الدعائية: التأييد والضغط	٣٢
٣,٥,٤ زيادة رأسمال	٣٢
ملاحظات استنتاجيه	٣٢
الفصل الخامس: رحلة للأمام	٣٣
١,٥ مؤشرات النجاح على المدى القصير	٣٣
٢,٥ مؤشرات النجاح على المدى البعيد	٣٣
الملاحظات والمراجع	٣٥
الملاحق	٣٩
١. المسح: العينة والمنهج	٣٩
٢. الاستبيان	٤٠
٣. الجداول	٤٣

ملخص تنفيذي:

ان مشاركة المراة في المجال السياسي تعتبر محدودة نسبيا في الأردن، مما يعزى في غالب الأحيان إلى ضعف التمكين السياسي للمرأة. بالرغم من أن نسبة النساء الحاصلات على تحصيل علمي مرتفعة في الأردن، ومع ذلك لم تنعكس بعد على زيادة المشاركة السياسية. والسؤال الذي نطرحه هنا هو كيف نفسر ضعف التمكين السياسي للنساء، وما يمكن فعله في هذا الشأن.

يتركز النقاش في هذه الدراسة على ان الاستراتيجيات التي يتم وضعها من أجل تمكين المراة سياسياً يجب أن تكون استراتيجيات فاعلة، ويكون هذا من خلال ربطها للقضايا ذات العلاقة مع المجموعات المستهدفة. بمعنى آخر، سواء كان الهدف هو تغيير المواقف السلبية تجاه المرأة وتمكينها السياسي، أو تعزيز التوجه الإيجابي الموجود أساساً، فإن المجموعات المستهدفة هنا تكون هي نفس المجموعة للهدفين.

كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المتفاوتة في المجتمع، من أجل أن تكون الإستراتيجية الموضوعة فاعلة وتحدث التغيير المرجو منها، يتألف من المجموعات الفرعية والتي سيتم استهدافها.

لهذا السبب فإن المسح الذي أجري لهذه الدراسة، أخذ بعين الاعتبار عوامل مختلفة مثل: العمر، والجنس والتعليم لتساعد في تعريف المجموعات المستهدفة.

يتم الافتراض دائما أن تكون "المجموعة المستهدفة" لزيادة وتعزيز التمكين السياسي للمرأة مكونة من النساء. لكن لم يثبت ذلك كبيان مطلق. ولكن من خلال هذه الدراسة أظهرت بعض النساء تحيزاً ضد المرأة بطريقة مشابهة للرجل، مما يدعونا إلى أخذ المجتمع ككل(ذكوراً وإناثاً) كمجموعة مستهدفة".

إن الاختلافات بين الرجل و المرأة واضحة، و لكن واحدة من الأمور التي اظهرتها الدراسة هي انه عند دراسة مدى استعداد واهتمام الأفراد بالعمل على تغيير القوانين النافذة، وتغيير الصورة النمطية السلبية السائدة للمرأة في المجتمع- وذلك من أجل تحقيق مشاركة سياسية أوسع للنساء- أظهرت الدراسة أن النساء أكثر رغبة واهتماما في هذا التوجه المستقبلي من الرجال، وبناء عليه تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون المرأة عموماً مجموعة مستهدفة أكثر من الرجل.

من ناحية أخرى، إن استهداف المجموعات الشابة لتعزيز التمكين السياسي للمرأة أدى إلى استجابة أكبر من قبلهم. فلقد أظهرت تلك المجموعات تحيزاً أقل تجاه المرأة و تمكينها سياسياً. وكانت المجموعات الشابة من أكثر المجموعات المتحمسة لدعم المرأة، وأظهروا رغبة حقيقية لزيادة تمكين المرأة سياسياً، من خلال دعم تغيير قانون الانتخاب ورفع عدد المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في المجالس المنتخبة.

أما بالنسبة لعامل التعليم، فلقد كان دوره في الدراسة كعامل مخفف، وليس كعامل محدد للموقف العام فيما يتعلق بالنظرة تجاه المرأة وتمكينها سياسياً، مما يستند اليه ضرورة وجود مناهج تعليمية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، وتعمل على تغيير الصورة النمطية السلبية السائدة للمرأة.

بنية التقرير:

يغطي التقرير ثلاثة مواضيع أساسية: أولاً، المرأة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ ثانياً، موقف الأردن من تلك المواثيق الدولية؛ ثالثاً، كيفية تأثيرها على الوضع القانوني للمرأة. كما حددت الدراسة أيضا مجالات الاهتمام القانونية ذات العلاقة بالوضع القانوني للمرأة الأردنية.

و لقد تم بحث وضع المرأة الأردنية في عدة مجالات تشمل: التعليم، الصحة، التمكين الاقتصادي والأسرة. إلا أنه تم الإشارة إلى بعض الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التحدث عن مجالات الصحة والاقتصاد من دون أي قصد للاستخفاف أو التقليل من إنجازات الأردن في هذين المجالين.

الفصل الأول هو مقدمة للنظام السياسي والعملية السياسية في الأردن. وتم إعطاء نبذة تاريخية حول مشاركة المرأة السياسية و انخراطها في العملية السياسية. يقدم الفصل الثاني تحليلاً مفصلاً وتقييما للحياة البرلمانية النسائية. و تم إبراز الإنجازات المتواضعة للمرشحات بشكل واضح.

في الفصل الثالث محاولة لبحث الأسباب وراء مثل هذا المحدد للمرأة في العملية السياسية. اعتمدت نتائج هذا الفصل والفصل الرابع إلى حد ما على المسح الذي طبق لأغراض هذا التقرير. أما العينة والطريقة المستخدمان في المسح فقد تم إرفاقهم كملاحق مع الدراسة. القضايا التي تم بحثها كنقاط مرجعية لتحديد العقبات التي تواجه التمكين السياسي للمرأة تشمل مقدار تحيز المجتمع الأردني تجاه المرأة والتمكين السياسي لها ولقد تم بحث قضايا أخرى كأثر الأسرة على المشاركة السياسية للمرأة، العشائرية، وأثر وسائل الإعلام في هذا الصدد.

يؤسس الفصل الرابع لبحث المحددات والقيود التي تحد من مقدرة المرأة على تحقيق تمكين سياسي أكبر حتى الآن. و قد تم أخذ قضية تحييز المجتمع تجاه المرأة كقضية أساسية في هذا المجال. قضايا أخرى تم تغطيتها تضمنت بحث اللامبالاة السياسية، والتي أثرت سلباً على النساء. وتم اقتراح توصية تتعلق بتعديل القانون الانتخابي لتعزيز وزيادة التمكين السياسي للمرأة.

وقد تمت مناقشة قضية "المهارات" الواجب توفرها في المرشحات النساء، وبُحِثت العلاقة بين المهارات والمجموعات المستهدفة بالتفصيل.

يحدد الفصل الخامس وتحت عنوان "رحلة إلى الأمام" توصيات على المدى القصير/الطويل لأجل زيادة التمكين السياسي للمرأة، والذي يمكن أخذه على أنه مؤشرا للنجاح أو الفشل في المستقبل. ارتكزت هذه التوصيات على ثلاثة فرضيات: أولاً، أهمية تحديد المجموعات المستهدفة. ثانياً، الرأي العام حول قضايا المرأة هو موضوع هام ولكنه ليس عامل كافي للتوصل لتمكين المرأة سياسياً. و يقود هذا للافتراض الثالث، وهو ضرورة البحث في قضايا لها علاقة بالتمكين السياسي بشكل عام، وأيضاً قضايا لها علاقة بتمكين المرأة سياسياً بشكل خاص.

كما يتم التوصية في هذا الفصل على ضرورة لمناقشة مواضيع مهمة مثل قانون الانتخاب، والأحزاب السياسية.

الباب الأول

١ . ١ خلفية

١ . ١ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ على تجسيد التقليد الغني والعريق للحقوق الطبيعية. فلقد عرف الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز ١٦٧٩ -١٥٨٨) Thomas Hobbes مفهوم الحقوق الطبيعية على أنها الحق في الحياة والأمان. لم يفكر Hobbes أبداً بالحقوق الأخرى والتي أصبحت مكونات رئيسية لموروث حقوق الإنسان من بينها حق التحرر وحق الملكية. وقد تم تطوير تلك الحقوق وتأييدها من قبل فيلسوف إنجليزي آخر هو جون لوك John Locke .

استقطب الإعلان العالمي أفكاراً لفلاسفة آخرين مثل جان جاك روسو، بالإضافة لمباديء وممارسات كلاً من الثورة الفرنسية والأمريكية.

و تعكس المادة الأولى في الإعلان العالمي شعار الثورة الفرنسية: الحرية، المساواة والمؤاخاة. حيث تنص المادة: " يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميرًا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضًا بروح الإخاء."

إن تأثير الثورة الأمريكية ولاحقاً الدستور الأمريكي كان قوياً على روح صياغة وتطبيق هذه الحقوق. [١] وبالنسبة للحقوق المدنية والسياسية فكان التأثير أكثر وضوحاً وإثارة للدهشة في الميثاق الدولي (١٩٧٦).

وبطبيعة الحال، ينسحب الإعلان أيضاً على تقاليد معنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن ربطها بسهولة بالثورة الأمريكية أو الدستور الأمريكي . تتضمن هذه الحقوق "حق العيش بمستوى مناسب لصحة الفرد ورخاء أسرته، متضمنة الطعام، الملبس، المسكن، الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية..." (مادة ٢٤). تتوافق هذه الحقوق أكثر مع " النموذج الاجتماعي" وفكرة " رخاء المجتمع "، أكثر من الإطار أو الممارسات الدستورية للدولة الأمريكية.

أصبح هذا التعريف الشامل للحقوق المدنية تعريفاً قياسيا لإعلانات و مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فعلى أرض الواقع، فإن مشروع القانون الدولي لحقوق الإنسان يتضمن من بين الوثائق الأخرى المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية كجزء أساسي من مشروع القانون. و على جميع المستويات، كان الإعلان ولا يزال نموذجا لقياس حرية الأفراد والتقدم البشري. فعند إلقاء نظرة على تاريخ العالم منذ إصدار الإعلان، نلاحظ أن هناك فجوة بين الواقع والتطبيق ، أي بين الأهداف الواردة في الإعلان من جهة وتطبيقها على أرض الواقع من جهة أخرى ، مما يدل على أن هناك مشكلة أساسية في موضوع التنفيذ.

من الواضح أن الإعلان يفتقر إلى آلية تنفيذ للمبادئ المعلنة. حيث أن المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦: ١٩٧٦) قدمت آلية تحسين وليس آلية لحل القضايا من خلال تطبيقها. لكن البروتوكول الاختياري للمعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية (١٩٧٦) اشترط وجود مثل تلك الآلية. وقد سمح البروتوكول للأفراد الذين يعانون من الإساءة أو خرق لحقوق الإنسان، بمخاطبة لجنة حقوق الانسان مباشرة لبحث تلك الإساءة.

لم يكن القصد من مواثيق و إعلانات حقوق الانسان إنهاء الجدل حول حقوق الإنسان، بل كان القصد هو تأسيس وسّن وثائق ونقاط مرجعية لهذا الجدل بشكل أكبر. وبناء عليه، إذا لم يتم وضع آلية لتنفيذ وتطبيق هذه المواثيق والمعاهدات، ستفقد ـ هذه المواثيق ـ فرصة كبيرة لتحقيق الأهداف المرجوة من وجودها .

١ . ٢ المرأة وإعلانات ومواثيق حقوق الإنسان:

أكد كلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦: ١٩٧٦) على المساواة بين الرجل والمرأة. حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته :"

أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال

والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدمًا وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان أطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها ". تم إعادة ذكر هذا التأكيد من جديد في المادة ٢، فقرة ١ التي تؤكد على تساوي حقوق الرجل والمرأة في تكوين أسرة وتساوي الحقوق في الزواج. في الواقع لم يشر الإعلان العالمي إلى تمييز بين الرجل والمرأة، ولا لأي نص يشير إلى أن المرأة لم تعطى جميع الحقوق التي منحت للرجال.

ومن الممكن الإشارة الى تأكيد أكثر فيما يتعلق بموضوع المساواة بين الرجل والمرأة في المعاهدة حيث تنص ديباجة المعاهدة على أن الحقوق مستمدة من الكرامة المتأصلة في الفرد. حيث إن لغة المساواة بين الرجل والمرأة توضح أنه لا يوجد مجال للتمييز في المعاهدة . وتؤكد مادة ٢ / فقرة ١ ومادة ٣ بشكل واضح على العدالة والمساواة بين الجنسين وإلغاء أي تمييز مبني على الجنس. تنص مادة ٣ : " تتعهد الدول الأعضاء في المعاهدة الحالية بضمان الحقوق المتساوية للرجل والمرأة لجميع الحقوق المدنية والسياسية الواردة في المعاهدة". وتحدد المادة ٢٦ من المعاهدة المساواة أمام القانون وتلغي أي تمييز قائم على النوع الاجتماعي. وبما أن كلٍ من الإعلان والمعاهدة قد أقرا المساواة بين الرجل والمرأة و حرما التمييز ضد المرأة، فالسؤال المطروح هنا هو لماذا كان هناك ضرورة تبني اتفاقية دولية تتعلق بالمرأة بشكل محدد والتي هي " اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، السيداو (١٩٧٩: ١٩٨١) ؟ تقدم ديباجة اتفاقية (السيداو) الإجابة على جزء من هذا السؤال، حيث تنص على ان: " هناك قلق بشأن استمرار وجود تمييز واسع ضد المرأة بالرغم من وجود وثائق دولية متعددة بهذا الخصوص".

إن هذا التناقض أو تلك الفجوة بين "الواقع" والمباديء المعلنة والمُثل الواضحة في المواثيق والاتفاقيات الدولية كانت دائما مصدراً أساسيا للقلق.

هناك عدة أسباب لمثل هذه التناقضات والتي تزيد من استخفاف الناس بمدى فاعلية مثل تلك الاتفاقيات الدولية الفعلية. ومع افتراض حسن النية فإن مواثيقاً عديدة تصبح " مميعة " عند عملية التنفيذ بحيث تفقد أهدافها الأساسية. تواجه بعض المواثيق والمبادئ مقاومة على مختلف المستويات في المجتمع ،الأمر الذي يضعف عملية التنفيذ بالمحصلة. وضمن هذا السياق تستمر اتفاقية (السيداو) بمواجهة صعوبات مماثلة لصعوبات واجهتها اتفاقيات دولية أخرى.

النقاط الرئيسية لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) :

تعرف اتفاقية (السيداو) حقوق المرأة بشكل يتماشى مع تعريفات مواثيق دوليةٍ أخرى لحقوق الإنسان تتضمن : " الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المدنية والسياسية". حيث تؤكد بنود اتفاقية (السيداو) على تلك الحقوق وعلى أفضل طريقة لتحقيقها وتحقيق إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المجالات. وكمساهمة رئيسية للاتفاقية فلقد ركزت الاتفاقية على العوامل الأساسية لفهم قدرات النساء والتي تم توضيحها في ديباجة اتفاقية السيداو:

•هناك توجه بأن بناء نظام عالمي اقتصادي جديد قائم على العدالة والمساواة بين الجنسين سيسهم بتعزيز المساواة بين الرجل و المرأة بشكل أساسي، (أي البناء الاقتصادي).

•هناك إدراك بأن التغير في الدور التقليدي للرجل بالإضافة لدور المرأة في المجتمع والأسرة أساسي لتحقيق المساواة الكاملة بين الذكور والإناث.

ومن هنا ننطلق بضرورة بحث البناء الاقتصادي الاجتماعي بالإضافة للبناء الثقافي للمجتمعات لتحقيق المساواة الحقيقية، وحتى تتحقق هذه المساواة يجب أن تلاقي بيئة ملائمة في المجتمع لتحقيقها.

وباعتبار هذا الهدف هدف طويل المدى، فكان هناك توجه للتركيز على التعليم كهدف وأداة للتغيير.[٢]

وأخيراً، صادقت الاتفاقية على التمييز الإيجابي كطريقة لمعالجة وإلغاء التمييز ضد النساء والذي عانت منه عبر التاريخ ولمدة طويلة حيث اعتبرت الاتفاقية هذا المبدأ " التمييز الايجابي " مبدأ لا يتعارض مع مبادئ المساواة والعدالة بين الذكور والإناث. [٢]

٢ . المرأة والسلطة: حالة الأردن

·مقدمـــة:

إن الهدف الرئيسي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة هو خلق البيئة الملائمة للمرأة لتمارس حقوقها كفرد. وإن تحقيق المرأة لذاتها لن ينعكس ايجابياً على المرأة فقط وإنما على المجتمع ككل حيث أنه لن يستطيع أي مجتمع بذل أقصى قدراته دون الاستغلال الكامل والعادل لمشاركة المرأة الفاعلة فيه.

وفي حالة الأردن، نلاحظ أن هناك إنجازات عديدة متعلقة بوضع المرأة، ولكن لا زلنا بحاجة إلى بذل جهود أكثر لتحقيق المزيد على هذا الصعيد.

في هذا الجزء، سيتم تقديم مؤشرات عامة لوضع المرأة الأردنية ، لتشمل الوضع الديمغرافي، الوضع الاقتصادي، التعليمي، الصحي، الأسري والقانوني. أما بالنسبة للوضع السياسي فسيتم بحثه في الفصول القادمة. مع ملاحظة إمكانية الرجوع الى المراجع النهائية للحصول على تحاليل وإحصائيات مفصلة وكاملة. (٤)

بلغ مجموع السكان في الأردن عام ٢٠٠٢ حوالي ٥,٣٢٩,٠٠٠ نسمة، شكلت النساء فيها ٢٥٤١٠٠٠ (أي ما نسبته ٤٧,٧٪ من المجموع). أي ما معناه أن هناك ٩١,٢ أنثى لكل ١٠٠ ذكر من مجموع السكان. ويعزى ذلك للهجرة العالية للذكور والاختلافات في معدل الوفيات. ولكن هذا الفارق ليس متساوي بين الفئات العمرية المختلفة، فعلى سبيل المثال في الفئة العمرية(٣٠ – ٣٥) كان عدد الإناث أعلى من عدد الذكور ولكن في هذا البحث وفي الجزء الخاص بالتمكين الاقتصادي ، تم افتراض أن الإناث يشكلن نصف عدد السكان (٥٢:٤٨) ، لا زال هناك تفاوتا واضحاً في الإحصاءات الخاصة بالذكور والإناث.

٢ . ١ التمكين الاقتصادي:

يمثل معدل النشاط الاقتصادي الخام نسبة أعضاء المجتمع الناشطين اقتصاديا، (+١٥ سنة)، حيث تم حسابه بقسمة المجموع الكلي للعينة الناشطة إقتصادياً على مجموع السكان. (٦) بناءً على ذلك فإن المعدل الاقتصادي الخام للإناث كان (بنسبة ٧,٧) مقارنة بمعدل اقتصادي خام للذكور(بنسبة ٣٩,٧) . أما معدل النشاط الاقتصادي المكرر والذي يربط قوى العمل الفعلية بالمرشحين المحتملين للدخول إلى قوى العمل، فيعتبر أكثر دقة في التمثيل من معدل النشاط الخام. (٧) حيث تظهر الأرقام معدل نشاط مكرر مضاعف للإناث بين الأعوام ١٩٧٩ و ٢٠٠٢، (من ٦,٧ ٪ إلى ١٢,٣ ٪). كان معدل النشاط المكرر للإناث عام ٢٠٠٢ يساوي ١٢,٣ ٪ مقارنة بـ ٦٤,٢ ٪ للذكور. مع العلم أن هناك مؤشرات رئيسية أخرى بالإضافة لهذا النشاط الاقتصادي المتدني (سواء الخام أو المكرر) والتي تظهر أن التمكين الاقتصادي للإناث لا زال ضعيفاً،مما يشكل سوء استغلال للموارد البشرية كاملة، والتي ممكن أن تزيد من المشاركة الاقتصادية بشكل عام، بالإضافة لذلك تحرم النساء من إمكانية الوصول إلى دخل مباشر والذي سيمكنهم بالنتيجة اقتصادياً واجتماعياً. من هذه المؤشرات مؤشر توزيع الملكية غير المتساوي بين الذكور والإناث ومؤشر الفرص للعمل (حيث أن نسبة بطالة الإناث هي نسبة مرتفعة) ومؤشر تفاوت الأجور (أجور غير متساوية). ممكن تعريف الملكية على أنها عبارة عن رأسمال بالإضافة إلى وسيلة إنتاج ، وبالتالي إن التفاوت الواضح في الملكية يؤثر على التمكين الاقتصادي للإناث حيث أنه ممكن اعتبار أولئك الذين لديهم ملكية قليلة أو بدون ملكية هم بلا شك محرومون. وإذا تم احتساب النسبة بناءً عليه فإن الإناث هي مجموعة فاقدة للملكية حيث يشكل الرجال أكثرية مالكي الأراضي والعقارات مقارنة بفقط ١٠,٤ ٪ من النساء المالكات. (٨) أما من ناحية أخرى فإن فرصة العمل للنساء قليلة جداً، فلقد كانت نسبة البطالة بين عينة الذكور(+١٥ سنة) في عام ٢٠٠٢ تساوي ١٤ ٪ بينما كانت بين الإناث ٢٢ ٪. جدير بالملاحظة أنه لم يكن لمستوى التعليم علاقة إيجابية في تقليل فجوة البطالة بين الجنسين. على العكس من ذلك فإن فجوة الجنس، وعند أخذ المستوى التعليمي والبطالة بالاعتبار، فلقد ازدادت من -٩,٧ ٪ ككل إلى – ١٠,١ ٪ مع مؤشر تكافؤ ارتفع من ٦٤. ٠إلى ٢,٠ (٩)

كانت فجوة الأجور بين الذكور والإناث واضحة، وفي كلا القطاعين الاقتصاديين العام والخاص. حيث بلغ مؤشر فجوة الجنس في القطاع العام ٣٩,٠ لعام ٢٠٠١، و ٣٨,٠ بالنسبة للقطاع الخاص. (١٠)

٢ . ٢ الوضع التعليمي للمرأة:

حقق الأردن على صعيد تعليم المرأة إنجازاً ملحوظاً على جميع المستويات. حيث سجل الأردن عام ٢٠٠١ أعلى مجموع نقاط بين الدول العربية من ناحية تطور التعليم في مؤشرات التنمية البشرية. [١١] بلغ مجموع الطلبة في المدارس ١٤٣٦٤٨٤ طالبا وطالبة لعام ٢٠٠٢، بينهم ٧١٧٩١٦ طالبة بما نسبته ٤٩٪ من المجموع. حيث كان تسجيل الإناث في المستويات الأساسية، الثانوية والعليا أعلى من مثيله عند الذكور. فلقد كان هناك ٧٦ ألف طالبة مقارنة بـ ٧٢ ألف طالب (فجوة الجنس= ٥ ٪ لصالح الإناث). [١٢] في عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة المعلمات إلى المعلمين في المرحلة الأساسية ١٧٨: ١٠٠، و في المرحلة الثانوية كانت النسبة ١٠٥: ١٠٠. [١٣] رغم هذا الإنجاز الواضح للحكومة والذي تم من خلال وضع استراتيجيات لردم فجوة التعليم بين الذكور والإناث وإزالة المعيقات التي تحول دون تعليم الإناث، استمرت هذه الإستراتيجية لتعطي النساء فرصة كبيرة في التعيين كمعلمات. مما يزيد من تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً. على هذا الصعيد إلا ما زال هناك بعض التفاوت والتناقض بين الذكور و الإناث. فلقد بلغ معدل الأمية بين الإناث ١٥٪ لعام ٢٠٠٣ مقارنة بـ ١٠٪ بين عينة الذكور. و في الجامعات الحكومية شكلت الطالبات ٥٧٪ من مجموع أعداد الطلبة ، لكن كانت نسبة الإناث فقط ١٢٪ من عدد الموظفين في تلك الجامعات . و شكلت الإناث ١٨٪ من مجموع الموظفين في جميع الجامعات (الحكومية و الخاصة) . إن الإنجاز الحقيقي للتعليم يكمن في ترجمة الإنجاز التعليمي وامتداد التعليم للتمكين الاقتصادي والسياسي. ولا زال هذا الشيء لم يحدث بعد في الأردن. حيث يرتبط المستوى التعليمي إيجابيا مع تزايد معدل النشاط الاقتصادي ولكن ليس مع زيادة الفرص الاقتصادية (تفاوت معدل البطالة)

وعلى صعيد التمكين السياسي، لا زالت النساء تشكل أقلية ، مما يعني أنه لم يتم ترجمة تعليم النساء إلى تمكين ومشاركة سياسية فاعلة بعد.

٣: وضع المرأة : - قطاع الصحة :-

بناء على تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم) " تطور المرأة العربية ٢٠٠٤ "، فإن الصحة موضوع يشمل أموراً أكثر من تجاوز الوفاة و الأمراض لتشمل نواحي السلامة الجسدية، العقلية، الاجتماعية . ونرى أن هناك حاجة ماسة لمنهاج أكثر تطوراً. إن الدعوة ، لنموذج الصحة الاجتماعية ، (بالإضافة لمنهج صحة جسدي أوسع ، يشتمل على مجموعة أكبر من الشروط الصحية و يسمح بقياس مستوى عدم الراحة ، عدم الرضا وسوء الصحة). [١٧] إن ذلك ذا دلالة و ينادى به كنهج . لسوء الحظ ، في هذا الجزء الموجز لا نستطيع إلا أن نكون انتقائيين في تقييم وضع المرأة الصحي في الأردن. فالهدف هو تقديم مؤشرات معينة أكثر من تقديم تحليل شامل. من الصعب إهمال بعض التناقضات عند الحديث عن صحة المرأة في الأردن و العديد من الدول العربية. فمن ناحية، توقع الحياة للمرأة عند الولادة نلاحظ أن المعدل عند الإناث هو (٧٢,٤ سنة) أي أعلى من المعدل عند الذكور (٧٠,٦ سنة). [١٨] ومعدل الوفاة بين الأطفال الإناث أقل من المواليد الذكور بـ ١٠,٩ ٪. [١٩]

ومع ذلك ، تقل العينة الكلية للإناث عن الذكور (٤٨: ٥٢) .

هناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة : أولاً، ممكن أن تعزى هذه الظاهرة الى ارتفاع وفيات الأمهات على أنه أحد الأسباب. [٢٠] نجح الأردن في خفض الوفاه بين الأمهات لتصل ٤١ لكل ١٠٠,٠٠٠. و يسعى الأردن أيضاً بعد أن تم وضع الإستراتيجية الوطنية للصحة لتقليل معدل الوفاة بين الأمهات، لتصل ١٢ لكل ١٠٠,٠٠٠ لعام ٢٠١٥ . وهناك شك في إمكانية تحقيق النسبة المرجوة .

وبالنسبة لمحاولة تفسير الفرق بين نسبة السكان الذكور والإناث. [٢١] ، فلقد افترضت UNDP تفسيراً آخر في التقرير العربي للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الذي يعتمد على تقييم منظمة الصحة العالمية حيث ناقش التقرير السبب بأنه مرتبط بسنوات العمر المتوقع بسبب المرض. في تلك الحالة تفقد المرأة أحد عشر سنة و نصف مقارنة بثمانية سنين ونصف للرجل. [٢٢] ومن منظور آخر عزى البعض هذا الفرق إلى العنف ضد المرأة. [٢٣]

أما بالنسبة لمعدل الوفيات بين الأطفال فلقد بلغ المعدل ٢٢ لكل ١٠٠٠مولود حيّ. مما أثر على عينة الذكور والإناث ، ونود أن نشير هنا الى أن الأردن قد وضع إستراتيجية تستهدف إنقاص هذا المعدل ليصل إلى ١١ لكل ١٠٠٠ في عام ٢٠١٥. [٢٤]ومن ناحية أخرى فلقد استهدفت الإستراتيجية معدل الوفاة بين الأطفال تحت خمس سنوات من وضعها الحالي ٢٧ وفاة لكل ١٠٠٠ لتصبح ١٣ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل عام ٢٠١٥ . [٢٥] يجب أن لا تخفي تلك المحددات و الاهتمامات التطور المؤثر في قطاع الصحة و الإنجاز الحقيقي و الذي كان لصالح سكان الأردن ذكوراً و إناثاً. فعلى سبيل المثال، معظم سكان الأردن عندهم إمكانية الوصول للخدمات الصحية والعامة ، والذي يؤدي بالمحصلة لحياة صحية وسليمة . وبناءً على أحدث الدراسات فقد تبين أن ما يعادل ٩٨٪ من سكان الأردن حصلوا على مياة نظيفة عام (٢٠٠١) . و٩٩٪ من النساء الحوامل و ٩٨٪ من الولادات و ٩٩٪ من المواليد تمت العناية بهن وبمواليدهن من قبل أشخاص مدربين وقابلات قانونيات (١٩٩٨). [٢٥]

٤ : المرأة والأسرة في الأردن :-

في سياق هذة الملاحظات الموجزة حول قضايا المرأة والأسرة نتطرق هنا الى موضوع المرأة كربة للأسرة ، المرأة و صنع القرار في الأسرة ، قضية الطلاق و العنف في الأسرة.

مما يقودنا في الخاتمة الى الإجابة عن السؤال فيما إذا لا زالت الأسرة تشكل "وحدة رعاية". و سيتم لاحقا طرح قضايا أخرى متعلقة بالأسرة والسياسة في فصول أخرى لاحقة في الدراسة .

لقد انخفض متوسط حجم الأسرة في الأردن من ٦,٧ أشخاص في عام ١٩٧٩ ليصبح ٥,٧ فرداً في عام ٢٠٠٢[٢٧]وبالرغم من هذا التناقض المهم ، بقي متوسط الأسرة في الأردن عالياً نسبياً و لكن من المهم الإشارة هنا الى أن هذا التغيير لم يعكس الفروقات الموجودة بين المحافظات في الأردن .

مازال عدد النساء اللواتي يأخذن على عاتقهن مسؤوليات أكبر و يتحملن أعباء أكبر في إدارة شؤون أسرهن في ازدياد، حيث يظهر ذلك من الزيادة الواضحة في نسبة الأسرة التي تترأسها إمرأة ، حيث ارتفعت النسبة من ٩٪ عام ١٩٧٩إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٢. أي زيادة بنسبة ٤٣٪ بين الأعوام ١٩٧٩ و ٢٠٠٢ . [٢٩] تعزى هذة الزيادة إلى الأسباب التالية "فسخ الزواج بسبب الطلاق أو الترمل ، أو الهجر ، بالإضافة لزيادة طفيفة في نسبة الأسر التي تديرها المرأة فقط ". [٣٠]

إذا استمرت تلك النزعة فإن قضية زعامة المرأة وقيادتها للأسرة ستحتاج لاهتمام أكبر مستقبلياً. ارتفعت نسبة الطلاق قليلاً من ١٧,٥٪ من مجموع حالات الزواج في عام ١٩٧٩ إلى ١٨,١ ٪ لعام ٢٠٠٢. لكن عند استخدام المعدل الخام للطلاق (عدد حالات الطلاق في سنة معينة لكل ١٠٠٠من العينة في نفس السنة)، كان هنالك زيادة بمعدل ١,٢ في عام ١٩٨٠ إالى ١,٧ في عام ٢٠٠١ (زيادة تقدر بـ ٤٢٪ و بالأرقام زيادة في حالات الطلاق من ٢٧٢٩ حالة في عام ١٩٨٠ لتصبح ٩٠١٧ حالة طلاق عام ٢٠٠١) أي ما يوازي زيادة بنسبة ٣٣٠٪. [٣١]

تتنوع أسباب تلك الظاهرة حيث تستحق ظاهرة الطلاق مزيداً من الإهتمام . حيث زادت هذه الظاهرة الأعباء على المرأة وأسرتها الأمر الذي يتطلب الانتباه لاحتياجات المرأة والاستجابة لها وتوفير المصادر المطلوبة للحفاظ على كرامتها وكرامة أطفالها.

يعد العنف من الظواهر المزعجة و المقلقة في حياة الأسرة . وتكون النساء والأطفال في الغالب هم الهدف للعنف والإساءة. ومن الصعب إجراء تقييم دقيق حول مدى انتشار أو محدودية العنف بين الأسر في الأردن ولكن هناك مؤشرين من خلال هذه الدراسة. حسب دراسة ميدانية فإن ٧-١٤ ٪ من النساء في محافظة معان يعانيين من الإساءة في عام ٢٠٠٢. [٣٢] لا بدّ أن لذلك دلالة لكن لا تمثل الأردن ككل. كذلك عدد النساء اللواتي اتصلن بالخط الساخن الذي يغطي مناطق عمان ، مأدبا ، و مخيم البقعة للاجئين يعد مؤشراً آخراً حيث بلغت ٦١١٥ اتصالاً. على أي حال لا يخبرنا ذلك شيئاً عن"الأكثرية الصامتة" من النساء اللواتي لم يقررن طرح قضاياهن بسبب عدم وجود من يسمع لهن، أو بسبب الثقافة السائدة التي تضغط عليهن بعدم نشر ما يحدث في المنزل أمام الآخرين.

أما من ناحية التصرف بالإيراد فإن هناك تحسناً ملحوظا في تمكين المرأة لاتخاذ قرار بخصوص إيرادها. ففي عام ١٩٧٩ شكلت النساء القادرات على اتخاذ قرار بإيرادهن ما نسبته ٣٧٪ من مجموع النساء. وفي عام ٢٠٠٢ وصلت النسبة ٤٨٪. [٣٥]

واحدة من مهام الأسرة هي: أن تقدم الحنان والبيئة المناسبة لتحقيق التوازن الشخصي والنفسي لأفرادها. وكما يتوقع من الأسرة أيضاً أن تكون وحدة تكافلية تتقاسم الأعباء، و ليس بالضرورة أن تكون وحدة متساوية ، وقد برزت أسئلة مؤخراً فيما إذا كانت الأسرة تشكل " وحدة رعائية " بالنسبة للمرأة لترعاها فيما إذا كبرت في السن. في تقرير حول تطور المرأة العربية ٢٠٠٤ لم يكن ذاك هو الانطباع. وقد بنيت شكوك التقرير على ملاحظتين: أولاً، ناقشت عائلات عديدة بأن التقرير لا يملك وسائل لتحقيق احتياجات المرأة الرعائية. ثانياً، و ربما الأكثر إثارةً للاستعجاب تلك الحجة بأنه حتى عندما كانت الأسر تمتلك المصادر، فإنها لم تكن راغبة في الإيفاء بتلك الاحتياجات.(٣٦)

٢ . ٥ المرأة والوضع القانوني في الأردن :

صادق الأردن على الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان و التي تكفل المساواة بين الرجل و المرأة، وتلغي أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة. تتضمن تلك المواثيق المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، و التي صادق الأردن عليها في ٢٨/ أيار /١٩٧٥. المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية التي صادق عليها الأردن في ٢٨/ أيار / ١٩٧٥، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها الأردن في الأول من حزيران عام ١٩٩٢ . و يجب أيضاً ملاحظة أنه لا يوجد في الدستور الأردني (١٩٥٢) ، تمييزاً ضد المرأة. لكن هناك مطالبة من الناشطين والناشطات في حقوق المرأة بأن يتم تعديل المادة (٦) من الدستور لتتضمن تحريماً جلياً و بائناً للتمييز ضد المرأة المبني على الجنس . حيث تنص المادة ٦ الفقرة الأولى: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" و لم تتم الإشارة للجنس. وأود أن أشير هنا إلى أن الأردن لم يصادق بعد على البروتوكول الاختياري للمعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية (١٩٦٦:١٤٩٧٦) ولا على البرتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف لتحريم الحكم بالإعدام (١٩٨٩) . كما أن الأردن لم يوقع بعد على البرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠). والذي يسمح للمرأة كفرد أن تخاطب مباشرةً اللجنة الخاصة المسؤولة عن مراقبة تطبيق المعاهدة.

للأردن كما للعديد من الدول العربية قانوناً للأحوال الشخصية (١٩٧٦) والمستمد من الشريعة الإسلامية. لذلك فالمبادئ التي توجه القانون أو روح القانون لاتتفق دائماً مع مبادئ المساواة المطبقة في العديد من الدول الغربية، أو مبادئ المعاهدات الدولية ، و التي يمكن ملاحظتها خاصةً في مبادئ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي انضم الأردن لها. وقد كان الأردن حريصاً في السنوات القليلة الماضية لتغيير و تعديل القوانين لكي تلبي حاجة المرأة للمساواة، غير أنه يبقى هنالك تعارضاً محدداً بين قانون الأحوال الشخصية و تلك المعاهدة .

ولقد تم مؤخراً تعديل قانون الأحوال الشخصية الأردني حيث تم رفع سن الزواج للذكور والإناث إلى ١٨ سنة دون الموافقة المسبقة للوالدين (مادة ١٢٦، القانون المؤقت، رقم ٨٢ لعام ٢٠٠١). وقد أعطيت المرأة حقاً متساوياً في تطليق أزواجهن (الخلع). و لم تعد موافقة الزوج ضرورية كما اشترط القانون السابق. (مادة ١٢٦ الفقرات ب و فقرة ز، القانون المؤقت المعدل).

كما بقيت العديد من القضايا الحساسة و الدقيقة المتعلقة بالوصاية على الأطفال، الميراث، تعدد الأطفال و العديد من حقوق الأزواج بقيت معلقة. ولقد تم تعديل قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بوجوب إبلاغ الزوجة / الزوجات من قبل المحكمة قبل أن يقوم الزوج بعقد زواج اخر.

وبالنسبة لقانون الجنسية فيعتبر القانون محل نزاع من حيث المساواة أو عدم المساواة بين الذكر والأنثى. في المادة ٣ من قانون الجنسية الأردني يعرف الفرد الأردني " بأنه الذي ولد لأب يحمل الجنسية الأردنية". و تعيد المادة ٩ التأكيد على هذا المبدأ. وحسب القانون فإن الاستثناء لا القانون نفسه هو الذي يسمح للمرأة الأردنية بمنح أطفالها حق الجنسية الأردنية.

أما بالنسبة لقانون العقوبات الأردني فهو مصدر للجدل، خاصة في معالجته لما يسمى بجرائم الشرف. حسب الصيغة المعدلة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات (القانون المؤقت، رقم ٨٦ لعام ٢٠٠١) فإن جريمة الشرف لم تعد مبررة بعد الآن. مع ذلك استمرت جرائم الشرف بالاستفادة من الظروف المخففة بإثارة المواد ٩٧ و ٩٨ من قانون العقوبات.

الباب الثاني

الفصل الأول: المرأة والتنمية السياسية

١. الناحية التاريخية:

بالنسبة لدولة حديثة نسبياً، فإن للأردن تاريخاً طويلاً متميزاً من حيث النشأة الدستورية. فلقد تم انتخاب أول مجلس تشريعي في عام ١٩٢٩، بالرغم من وجودها تحت الانتداب البريطاني، وقد تم إجراء الانتخابات حسب القانون الأساسي الأردني الأول (١٦نيسان١٩٢٨)[١]. وقد تم إجراء انتخابات في الفترة ما بين ١٩٢٩-١٩٤٧ لخمس مرات.

وقد استبعدت المرأة كلياً من العملية السياسية ولم تشكل مسألة المساواة بين الرجل والمرأة قضية سياسية أو أولوية خلال تلك الفترة، كان المجتمع الأردني مجتمعاً ريفياً حينئذ يعيش ٩٥٪ من سكانه في المناطق الريفية [٢].

ومن الناحية الاجتماعية، فقد حكمت المجتمع الأردني الأخلاق والقيم العشائرية ففي عام ١٩٢٤ تم قبول القانون العشائري على أنه قانون مرخصاً وله صلاحية مشابهة للقانون المدني لعام ١٩٢٤ [٣].وتم إبطاله لاحقاً عام ١٩٧٥.

كانت الحركة النسائية حتى عام ١٩٤٩ مهتمة بتحسين وضع المرأة الصحي، التعليمي والرعاية الاجتماعية، ولم تكن النعمة السياسية واضحة، ولم يكن التناقض بين التطبيق في تطلعات المرأة في المشاركة السياسية في تلك الفترة كبيراً جداً.

حدثت تغيرات بارزة في الخمسينات وكان التطور الأهم على الأرجح هو وحدة الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن عام ١٩٥٠، حيث كان لتلك الوحدة نتيجتين مباشرتين أولا: تسريع عملية التحضر والتي بدأت في عام ١٩٤٨ بإضافة مراكز حضرية جديدة للأردن تشتمل القدس، ثانياً: أصبحت القضية الفلسطينية قضية أردنية محلية مع كل الحماس والمشاعر المرتبطة بها.

استجابت الحركة النسائية في الأردن لتلك التغيرات بحماس ونشاط نسائي متزايد وانخراطها في القضية الفلسطينية وقضايا عربية أخرى، وكان هناك أيضاً دلالات واضحة لوعي نسائي متزايد، وحتى مطالبة بالحقوق السياسية للمرأة.

في عام ١٩٥٤ تأسس الاتحاد النسائي العربي، الذي نادى في اجتماعه الأول بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة[٥].

علماً أنه كان هناك مطالبة سابقة من قبل ناشطات أردنيات بحق المرأة في التصويت والمشاركة في الانتخابات المحلية[٦].

منحت المرأة الحق في التصويت في عام ١٩٥٥ ولكن لم تمنح الحق في الترشح للانتخابات، وكان هذا الحق مقصوراً على النساء الحاصلات على تعليم أساسي، مستثنياً بذلك عدداً ضخماً من النساء من الاستفادة من مثل هذا القانون [٧]، وفي عام ١٩٦٠ استبعد هذا التقييد لحق المرأة في الانتخاب، ولم تعطي المرأة الحق لكامل في التصويت والترشيح للانتخابات حتى تشرين الثاني ١٩٧٤، وفي عام ١٩٨٤ أعطيت المرأة الأردنية لممارسة حق التصويت في الانتخابات الفرعية ولكن لم ترشح أية امرأة نفسها للانتخابات[٩].

تم تعليق البرلمان في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٤ ، وتم تعيين مجلساً استشارياً معيناً بدلاً من المجلس المنتخب، وعينت ثلاث نساء في المجلس المكون من ٦٠ شخصاً، علماً أنه تم تعيين خمس نساء في المجلس عام (١٩٧٥).

وبعد عودة الحياة النيابية للأردن بشكل كامل في عام ١٩٨٩ شاركت النساء في الانتخابات في (تصويتاً وترشيحاً) ، ولم تتلقى أي من المرشحات الدعم الكافي للحصول على مقعد في البرلمان[١٠].

٢. البيئة والعملية السياسية في الأردن:

يرتكز النظام السياسي في الأردن للدستور الأردني لعام ١٩٥٢ والتعديلات اللاحقة العديدة لمواد الدستور [١١].

يتحلى الدستور بمزايا عديدة لشكل الحكومة البرلمانية الحرة، حيث تنص المادة الأولى من الدستور على أن الأردن "نظاما

سياسياً نيابياً، ملكياً وراثياً" بهذا الترتيب. وتؤكد المادة ٢٤ فقرة ١ على أن "الشعب هو مصدر السلطة" وتنص المادة ٢٥ على أن "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك". لترتيب هذا النص نتائجه القانونية والسياسية المهمة. وعند استخدام فكرة السلطة، لم يتبع الأردن أي نموذج رئيسي لحكومات أخرى، مثل النظام البريطاني البرلماني، أو النظام الرئاسي الأمريكي. ويشترط النظام البريطاني على أي عضو في مجلس الوزراء أن يكون عضواً في البرلمان. ويحظر النظام الأمريكي مثل تلك العضوية المشتركة. أما الدستور الأردني فيسمح بذلك لكن لا يستوجب العضوية المشتركة. ومنذ عام ١٩٩٩ حدث الانفصال على أرض الواقع، بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وبالنسبة لحق البرلمان في التصويت على الثقة بالحكومة أو أي من أعضائها (مادة ٥٣/ الدستور الأردني) فيمكن أن يكون له تأثير عملي مهم على شكل وتكوين السلطة التنفيذية بالإضافة لبرنامجها، وجدير بالذكر في هذا المقام أن رئيس الوزراء د. عدنان بدران قام في تموز ٢٠٠٥ بتغيير مجلسه الوزاري من جديد ليحقق مطالب عدد من النواب الذين هددوا بالتصويت ضد الحكومة.

وبالرغم مما تقدم ، وتأسيساً على ما جاء في الدستور الأردني ، يبقى للسلطة التنفيذية قدرة حل البرلمان ، الأمر الذي يقلل من سلطة البرلمان على نحو ما تقدم.

إن توزيع السلطة يميل لصالح السلطة التنفيذية ويجب ملاحظة أن الامتياز الذي يتمتع به جلالة الملك بحل البرلمان يرتكز على أن كون جلالته رأس السلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية. وفي السنوات١٩٧٤-١٩٨٤ تم حل البرلمان الاردني، وكانت السلطة التنفيذية في تلك الظروف في الواقع سلطة تشريعية (مادة ٩٤ فقرة ١).

أدرك كلاً من الميثاق الوطني الأردني (١٩٩٠) ووثيقة الأردن أولاً (كانون أول، ٢٠٠٢) مثل تلك القيود وقد تم عرض اقتراحات قد تؤدي للتغلب على تلك العيوب، حيث ناقش الميثاق الوطني (١٩٩٠) الحاجة للالتحام والتماسك مع روح الدستور.

وبالوحدة بين القوانين والأنظمة المتعلقة باستخدام سلطة الأحكام العرفية (قانون الطوارئ) والحد من استخدامها ، وقد ركزت وثيقة الأردن الأولى على ضرورة عقد الانتخابات في وقتها [١٤].

لا زالت مسألة ملائمة الضمانات القانونية الحالية مقابل إساءة استخدام السلطة المحتملة من قبل السلطة التنفيذية في خرق الدستور محل نقاش وجدل، هذا الخرق للقانون قد يحدث من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويعد تأسيس محكمة عليا (١٩٩٢) تطوراً مهماً في بحث هذا الشأن، وتبقى تفسيرات الدستور حقاً وامتيازاً يتمتع به المجلس الأعلى [١٥].

٣. الإطار القانوني والإداري للانتخابات:

كان للأردن في الفترة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٨٦ خمسة قوانين انتخابية وتعديلات متكررة [١٦]. القانون الانتخابي الحالي (٢٠٠١) والأنظمة المتعلقة به تم تعديلها أيضاً عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. أهم هذه التعديلات كانت تلك:

حسب القانون الانتخابي لعام ٢٠٠١ يقسم الأردن لثلاثة عشر منطقة انتخابية مساوية للمحافظات الاثنى عشر لها "منطقة البادية" تشمل المنطقة الأخيرة البدو في الأجزاء الشمالية، الوسط والجنوبية من الأردن.

قسمت المناطق الانتخابية الثلاثة عشر إلى ٤٥ دائرة انتخابية تشمل ١١٠ مقاعد انتخابية، بزيادة ٣٠ مقعداً مقارنة بالقانون الانتخابي لعام ١٩٨٦، تم زيادة عدد مقاعد مجلس الأعيان إلى ٥٥ مقعداً، يعين المجلس الأخير من قبل الملك. من أصل ١١٠ مقاعد خصصت ٩ مقاعد على أساس الدين (مقاعد المسيحيين) وخصصت ٣ مقاعد على أساس عرقي/ثقافي (الشيشان/ الشركس)، وتم تخصيص ٦ مقاعد للنساء و٩ مقاعد لبدو الأردن.

تختلف الدوائر الانتخابية من دائرة انتخابية ذات مقعد واحد إلى دائرة انتخابية ذات أربعة مقاعد، أما الفائزون فهم أولئك المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات مقارنة بالمرشحين الآخرين، إن مبدأ الرابح يحصل على كل شي يجب أن يقرأ ككل وليس بجزيئاته لأنه كما في حالات عديدة فهناك أكثر من رابح (مادة ٤٥، فقرة أ).

حسب نظام الحصص تصنف المرشحات النساء حسب مساهمتهن كنسبة من الأصوات في دوائرهن الانتخابية، يتم إعلان

أولئك النساء الحاصلات على أعلى نسبة من الأصوات كفائزات (مادة ٤٥، فقرة ج).

وحسب القانون الأردني، فإن الأردنيين فوق سن ١٨ مسموح لهم بالتصويت في الانتخابات البرلمانية (مادة ٣ فقرة ١) كان ذلك تحسناً في قانون ١٩٨٦ والذي حدد التصويت بعمر ١٩، كان العمر المسموح به للتصويت عام ١٩٦٠ +٢٠ [١٨]، هناك حالات عقلية محددة لا تؤهل صاحبها التصويت بالإضافة لبعض الجرائم وبالقانون يمنع منتسبي القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والدفاع المدني من التصويت (مادة ٣، فقرة ب).

نواحي عديدة في قانون الانتخابات الأردني تثير الجدل والتناقض أهمها النقاش المستمر في الأردن، الذي يتعلق بمعايير تصور بوضوح الدوائر الانتخابية ومقاعده المخصصة لها، تم طرح أسئلة فيما إذا كان "صوت واحد لكل شخص" المطبق حالياً في الأردن هو الأفضل، آراء عديدة تدافعت في تأييدها لنظام التمثيل النسبي مقارنة بالنظام المختلط من ناحية نواحي: النسبية والدوائر ذات المقعد الواحد.

٤. مراقبة الانتخابات:

تستخدم المراقبة هنا لتشمل (عملية التصويت، الترشح، ونتائج الانتخابات) لضمان سيرها بشكل مناسب وحسب القانون.

كل شخص غير مؤهل للتصويت له الحق في أن يلجأ لمحكمة الاستئناف للاعتراض، وبناء على النتيجة يمكن أن يأخذ حق التصويت، كما يمكن لأي شخص يرغب في أن يرشح نفسه للانتخابات أن يلجأ لمحكمة الاستئناف لتضمين اسمه في اللوائح التي تم إعدادها من قبل دائرة الأحوال المدنية والجوازات من خلال الاعتراض عليها في المحكمة. ويمكن الاعتراض على قرار اللجنة الانتخابية الخاصة بتضمين أسماء المرشحين في المحكمة كذلك[٢٠].

إن الثقة بالاستئناف والسلطة الواضحة للمحاكم في قضية الحق في التصويت أو الترشح للانتخابات وأي خرق ممكن لتطبيقها، هي قضية ليست واضحة تماماً ففيما يتعلق بمراقبة عملية التصويت نفسها والاعتراض على نتائج انتخابات محددة، يجب الاهتمام بها أكثر.

وواحدة من مهام اللجنة الخاصة التي يرأسها وزير الداخلية، هي مراقبة عملية الانتخابات نفسها وهذه اللجنة تتألف من أعضاء آخرون هم: الأمين العام لوزارة الداخلية، مدير دائرة الأحوال المدنية والجوازات، رئيس المحكمة العليا ورئيس الدائرة عن الانتخابات في وزارة الداخلية [٢١]. وعلى مستوى المحافظات تكون اللجان المسؤولة عن مراقبة الانتخابات المختلفة حيث تكون متشابهة في التكوين للجنة الوطنية ما عدا أن المحافظ / الحاكم يمثل وزير الداخلية ويجب ملاحظة أن القاضي كجزء من اللجان الإقليمية يتم تسميته من قبل وزير العدل[٢٢].

والمسألة التي يجب طرحها هنا أنه سواء تصرفت تلك اللجان بإخلاص أم لا فإنه لا يوجد آلية لحق في التقدم بدعوى لأي محكمة وهذه القضية مثيرة للاهتمام طالما أن مراقبة الانتخابات قضية مهمة جداً .

حسب الدستور الأردني[٢٣]، فإن الاعتراض على نتائج مرشح فائز يمكن تقديمها لمجلس النواب نفسه، لكن يتطلب ذلك ثلثي الأغلبية الأصوات لإلغاء نتيجة معينة، ولم تسجل أي حالة أبداً ويجب أن ننوه هنا أنه تبقى عملية إلغاء نتيجة في الانتخابات هي الرأي لمحكمة العدل وتبقى كسؤال مفتوح.

٥. الحملة الدعائية:

يوجد قيود كثيرة على قانون الانتخابات لعام ٢٠٠١ ففيما يتعلق بحق القيام بحملة انتخابية، فالنص يعطي انطباعاً بأن حق الدعاية الانتخابية هو استثناء أكثر من كونه قاعدة.

هناك أربعة مواد و ١٣ فقرة وفقرة ثانوية في القانون الانتخابي تتعامل مع الحملة الدعائية [٢٤]. يوجد فقرة واحدة فقط تتعامل مع ما هو مسموح به، أما بقية المواد والفقرات تتعامل مع القيود والممنوعات، هناك حاجة بلا شك للموازنة من جديد بين الحق في الحملة الدعائية والقيود القانونية عليها، والتي تميز القانون الحالي.

الفصل الثاني : المرأة والسياسة

١. مقدمة:

صوتت المرأة الأردنية لأول مرة في الانتخابات النيابية الفرعية عام ١٩٨٤، ولم تترشح أية امرأة للانتخابات، في عام ١٩٨٩. وفي الانتخابات العامة، ترشحت ١٢ امرأة للانتخابات، ولم تحصل أي امرأة على مقعد من أصل ٨٠ مقعداً، وفي انتخابات ١٩٩٣ تنافست ٣ نساء في الانتخابات، وفازت مرشحة واحدة بمقعد، وفي عام ١٩٩٤ ترشحت سبعة نساء للانتخابات، لكنهن لم يحصلن على تصويت ودعم كافٍ للحصول على مقعد واحد، وفي عام ٢٠٠١ في الانتخابات الفرعية تم اختيار مرشحة من قبل أعضاء مجلس النواب، وفي عام ٢٠٠٣ في الانتخابات النيابية ترشحت ٥٤ امرأة للانتخابات. تميزت تلك الانتخابات بتقديم نظام الحصص (الكوتا) بستة مقاعد من أصل ١١٠ مقاعد في المجلس وفازت ست نساء بمقاعد الكوتا ، ولم تستطع أية امرأة الفوز بمقعد خارج نطاق الكوتا.

وعند الأخذ بالاعتبار أن عدد الناخبات النساء كان مساوٍ (كما في انتخابات ٢٠٠٣) أو يزيد عن عدد الناخبين الرجال، فإن هذا الأداء يعتبر ضعيفاً، وسيتم بحث أسباب هذا الأداء غير المرضي في مكان آخر (الفصل الثالث) في هذا الباب حيث سيتم تغطية قضايا من بينها المؤشرات العامة للانتخابات النيابية، الأحزاب السياسية، وترشيح المرأة، القدرات والحملات الدعائية والتمويل، وسيكون التركيز على انتخابات ٢٠٠٣، رغم أنه سيتم الإشارة لانتخابات سابقة (مثلاً ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧).

٢. إقبال الناخبين: خصائص عامة:

نستخدم نسبة إقبال الناخبين على الانتخابات لقياس فتور أو حماس الناس للانتخابات.

هناك ثلاث طرق لحساب نسبة إقبال الناخبين، أولاً: مقارنة عدد الناخبين بالنسبة لعدد المقيمين الذي بلغوا السن القانوني للتصويت، أو ربط عدد الناخبين بعدد المسجلين على قائمة التصويت، وأخيراً بمقارنة عدد الناخبين بأولئك الذين يحملون بطاقات انتخابية.

المؤشرات	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠٠٢
× نسبة الناخبين لعدد المقيمين البالغين السن القانونية للانتخاب.	٪٤١,١	٪٤٥,٧	٪٤٠,٨	٪٤٨,١
× نسبة الناخبين / المسجلين على قائمة الانتخاب.	٪٥٤,٥	٪٥٦,١٢	٪٤٤,٩	٪٤٨,١
× نسبة الناخبين لأولئك الحاصلين على بطاقة انتخابية	٪٦٣,٣	٪٦٨,٢	٪٥٥,٧	٪٥٨,٩

نسبة إقبال الناخبين[٢].

إذا استخدمنا مؤشر نسبة الناخبين المقيمين والبالغين السن القانونية للانتخابات فبلا شك يظهر الأردنيون درجة فتور واضحة اتجاه الانتخابات النيابية.

وباستخدام مؤشر الناخبين من المسجلين في قائمة التصويت يكون مؤشراً واضحاً على نقص الحماس، فقط عندما نطبق نسبة مؤشر المقترعين من أولئك الحاصلين على بطاقة انتخابية يبدأ المؤشر بالظهور "طبيعي".

ومن الملاحظ، أن إقبال الناخبين يتغير بشكل بارز من دائرة لأخرى، في المراكز المدنية خاصة في عمان والزرقاء يظهر إقبالاً منخفضاً، ففي انتخابات ٢٠٠٣ كان أقل إقبال على الانتخابات في عمان هو في، المنطقة الخامسة (٣٢,٤٩٪) وعلى العكس من

ذلك حقق المسجلين في المنطقة الرابعة في الكرك أعلى نسبة إقبال (٨٩,٣٪)[٣].

يمكن الاقتراح بأنه تأثير العشيرة والأسرة، يلعب دوراً في معدل إقبال الناخبين ليصبح أعلى. سيتم بحث تأثير العشيرة والأسرة على الانتخابات الأردنية في الباب الثالث.

٣. المرشحات النساء:

تم اعتبار ثلاث مؤشرات تقيم أداء المرأة في الانتخابات في هذه الدراسة، أولاً: إقبال المرشحات النساء وكما ذكر سابقاً، كان إقبال الناخبات في بعض الانتخابات أعلى من الناخبين الرجال. المؤشران الآخران هما نسبة عدد المرشحات النساء للعدد الكلي للأصوات في الانتخابات، ويعتبر المؤشران الأخيران مهمان لقياس مدى تنافس المرشحات النساء بالإضافة لقياس مدى الدعم والمؤازرة الشعبية لترشيح النساء، في كلا الحالتين كانت نتيجة المرأة منخفضة.

	عدد المرشحات النساء	مجموع المرشحين الكلي	النسبة	عدد الأصوات التي حصلت عليها النساء	نسبتها من مجموع الأصوات
١٩٨٩	١٢	٦٤٨	١,٨٪	٢٠٥٣٠	١,٠٪
١٩٩٣	٣	٥٣٤	٠,٠٥٪	٣٩٣٣	٠,٤٨٪
١٩٩٧	١٧	٥٦١	٠,٠٣٪	١٣٠٨٦	١,٦٪
٢٠٠٣	٥٤	٧٦٥	٠,٠٧٪	٣٦١٦٤	٠,٠٢٦٪

المرشحات النساء: عدد المرشحات النساء والأصوات التي حصلن عليها.

في انتخابات ٢٠٠٣ النيابية حصلت المرشحات النساء عل أقل نسبة من مجموع الأصوات منذ عام ١٩٨٩، مما يشير الى أن النساء المرشحات لم يلاقين دعم من الناخبات النساء، وبعيداً عن مجموع الأصوات، تلقت المرشحات ٠,٠٥٪ فقط من الأصوات. بين ١٩٩٣-٢٠٠٣ حيث كان معدل المرشحات النساء بالنسبة لمجموع المرشحين الكلي منخفضاً جداً أقل من ١٪ من المجموع. يؤكد هذان المؤشرات أن المرأة في الأردن مهمشة الحياة النيابية.

٤. المرشحات النساء ونظام الحصص (الكوتا):

هناك عدة مبررات لوجود مقاعد مخصصة للنساء (الكوتا) في البرلمان، من المفترض أن الكوتا وسيلة لتميز ايجابي لإزالة التمييز ضد المرأة والاستبعاد التاريخي لها من الحياة السياسية. ومن المفترض أيضاً أن تقديم نظام الكوتا سيشجع المرأة لكي تصبح أكثر انخراطاً وفاعلية في العملية السياسية، كما قدمت الكوتا فرصة غير مباشرة للنساء للتدريب وتجربة المشاركة في الشؤون العامة، والتي لم يكن ليحصلن عليها بطريقة أخرى. ومن المفترض أيضاً أن تكون الكوتا إجراء مؤقت أو قد تبقى طالما هناك حاجة لها، ولكنا نأمل أن لا تكون الكوتا دائمة وأن تستطيع تحقيق الهدف المرجو من وضعها .

تم أخذ الكوتا على أنها حقيقة مكتسبة في هذا الجزء وقد طرح الأردن نظام الكوتا لأول مرة في عام ٢٠٠٣ كتعديل على القانون الانتخابي لعام ٢٠٠١، مادة ٤٥ فقرة ج، تم تخصيص ستة مقاعد للمرشحات من أصل ١١٠ مقاعد حسب تعلميات القانون المعدل (رقم ٢٠٠١/٤٢).

حسب القانون، فإن المرشحات الحاصلات على أعلى نسبة من الأصوات في دوائرهن الانتخابية يتم اختيارهن [٥].

بناء على تلك الحسابات، يتم انتخاب هؤلاء المرشحات لبرلمان ٢٠٠٣-٢٠٠٧:

المرشحة	الدائرة الانتخابية	الأصوات حصلن عليها	الأصوات	النسبة من المجموع
حياة المسيمي	الزرقاء –١	٧١٣٣	٦٦٢٠٨	٪١٠,٤٥٧
فلك الجمعاني	مأدبا –٢	١٠٤٨	١٣١٦٨	٪٧,٩٥٨
ناريمان الروسان	اربد –٥	١٦٨٤	٢٧٩٧٤	٪٦,٠١٩
انصاف الخوالدة	الطفيلة –٢	٣٦٥	٦٩٠٣	٪٥,٢٨٧
زكية الشمايلة	الكرك –١	١٣٢٦	٢٥٩٢٢	٪٥,١٥٣
ادب السعود	الطفيلة-١	١١٣٢	٢٢٠٦٦	٪٥,١٣٠

انتخابات ٢٠٠٣: البرلمانيات النساء المختارات على نظام الكوتا [٦].

لا يوجد من بين المرشحات النساء اللواتي نجحن حسب نظام الكوتا من كان لها فرصة الفوز بمقعد من خلال التنافس. باستثناء مرشحة واحدة هي حياة المسيمي، التي كان عندها فرصة حقيقية بالفوز بمقعد من خلال التنافس لكنها خسرت بفارق ٥٤ صوتاً (المنطقة الثانية بالزرقاء) [١٧].

نستنتج أنه بدون الكوتا لم تكن المرشحات قادرات على الحصول على مقعد تنافسي. ولكن في عام ١٩٩٣، فازت توجان فيصل بمقعد يمثل منطقة عمان الثالثة (المقعد الشركسي)

يبقى السؤال هنا هو ما الذي يمكن أو يجب عمله لتحصل المرشحات على فرصة حقيقية للفوز في المنافسة المفتوحة، هل تجعل الكوتا فوز المرأة بالتنافس أسهل أم أصعب؟

يمكن ملاحظة أن الأصوات التي حصلت عليها المرشحات كنسبة من المجموع الكلي للأصوات قد انخفضت عند طرح نظام الكوتا لتصل ٠,٠٢٦٪.

٥. المرأة، الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية:

ليس من الممكن وصف وضع الأحزاب السياسية في الأردن في هذه الدراسة القصيرة.

ان عدد الأحزاب السياسية الأردنية المسجلة في حزيران ٢٠٠٥، هي ٣٣ حزباً، مع ذلك من الصعب وصف السياسة الأردنية على أنها سياسة أحزاب، باستثناء حزب وحيد وهو جبهة العمل الإسلامية، فليس من السهل تحديد الأحزاب السياسية في الأردن حيث ممكن أن نعتبرها أصوات سياسية وليس أحزاب بالمعنى الكامل.

نحتاج لإلقاء نظرة على مؤشرات مختلفة لتقييم دور الأحزاب السياسية في الحياة الانتخابية البرلمانية، تتضمن تلك المؤشرات عدد مرشحي الأحزاب مقارنة بمجموع المرشحين، وعدد المقاعد التي حصل عليها مرشحوا الأحزاب من مجموع المقاعد ومجموع الأصوات الكلي، ثم سنربط تلك النقاشات بالمرأة والأحزاب السياسية في الأردن.

	المرشحون المنتسبون لأحزاب	النسبة لمجموع عدد المرشحين	عدد مرشحي الحزب الذين فازوا بالانتخابات	النسبة إلى مجموع المقاعد في البرلمان
١٩٨٩	١١٢	٪١٧,٢	٣٤	٤٢,٥
١٩٩٣	٥٠	٪٩,٠	٢٠	٢٥
١٩٩٧	٥٠	٪٨,٩	٢٠	٢٥
٢٠٠٣	٦٤	٪٨,٣	٣٣	٣٠

الأحزاب السياسية والانتخابات النيابية [٨].

بناءً على الجدول السابق، نذكر بعض الملاحظات :

•عدد أعضاء الحزب الذين ترشحوا للانتخابات لم يكن بالضرورة مرشحي الأحزاب، في الواقع فإن الكثير من المسجلين أعضاءً في الأحزاب ترشحوا كمستقلين وهذا أكثر وضوحاً في حالة حزب الدستور الوطني. ٨ مرشحين من أصل ١٣ مرشحاً الذين ينتمون لأحزاب ترشحوا للانتخابات كمستقلين حتى أولئك الذين أعلنوا انتمائهم لأحزاب لم توجه حملتهم الدعائية كأعضاء حزب [٩].هذا باستثناء مرشحي الجبهة الإسلامية، اقتنع القليل أن الترشيح من خلال الحزب سيدعم ترشيحهم أكثر في الانتخابات.

•شكل المرشحون المنتسبون لحزب أقلية بالنسبة لمجموع المرشحين، كانت نسبة المرشحين عن حزب ١٧,٢٪ في انتخابات ١٩٨٩ و ٩٪ في انتخابات ١٩٩٣ و ٨,٩٪ عام ١٩٩٧ و ٨,٢٪ في انتخابات ٢٠٠٣.

•باستثناء جبهة العمل الإسلامية من المستحيل إيجاد رابط إيجابي بين الانتساب لحزب والأداء في الانتخابات النيابية، قد يفسر هذا الأداء أعضاء الحزب ففي ١٩٨٩ فاز مرشحي الأحزاب بـ ٤٢,٥٪ من المقاعد، ٢٥٪ في عام ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و٣٠٪ من ١١٠ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٣.

على أي حال، فاز مرشحو الجبهة الإسلامية بـ ٩١,١٪ من مجموع مقاعد المنتسبين للأحزاب، و ٨٠٪ من المقاعد لمجموع المقاعد التي حصل عليها مرشحوا أحزاب عام ١٩٩٣.

	مجموع المقاعد التي حصل عليها أعضاء ومنتسبون للحزب	المقاعد التي فازت بها الجبهة الإسلامية	النسبة
١٩٨٩	٣٤	٣١	٪٩١
١٩٩٣	٢٠	١٦	٪٨٠
١٩٩٧	٢٠	قاطعوا الانتخابات	--
٢٠٠٣	٣٣	١٧	٪١٧

مقاعد الجبهة الإسلامية في البرلمان.

قاطعت الجبهة الإسلامية الانتخابات البرلمانية ١٩٩٧، في عام ٢٠٠٣ كانت حصة الجبهة من مجموع المقاعد التي فاز بها مرشحون ينتمون للحزب ٥١,٥٪ (١٧ مقعداً من أصل ٣٣ مقعداً).

بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحوا الجبهة الإسلامية في انتخابات ٢٠٠٣/ ١٠,٢ من مجموع الأصوات، وذلك أقل بـ٢٪ من نسبة مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحوا أحزاب أخرى[١٠].

ومهما كان الحزب الذي ينتمي له المرشح خلال فترة الانتخابات وباستثناء الجبهة الإسلامية مجدداً، فإن المرشح الفائز يعتبر ذلك نهاية المطاف بالنسبة له مع الحزب، ففي البرلمان يتصرف أعضاء البرلمان باستقلالية كاملة عن أي انتساب حزبي، ولذلك تتشكل الائتلافات أو ما يسمى التكتلات [١١]، في البرلمان التي تبني على هذا الترتيب فإن الفرصة تضيع في برنامج أو سياسة مرجعية حيث يبدو مصطلح عقول متشابهة، أكثر موائمة من سياسية الأحزاب.

١.٥ المرشحات النساء، السياسات الحزبية وانتخابات ٢٠٠٣ البرلمانية:

السؤال الذي طرحناه هنا هو: كم عدد النساء في الأردن اللاتي يتعاطفن أو ينتمين لأحزاب سياسية؟ بناء على المسح الذي أجري لهذه الدراسة، ٢٪ ممن أجابن عن أنفسهن كزوجات لرجال منتسبين لأحزاب [١٢]، وعبرت ١٢٪ منهن عن التعاطف مع الأحزاب السياسية، هذا يتوافق بالصدفة مع رقم ١٢٪ نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحوا أحزاب سياسية في انتخابات ٢٠٠٣ النيابية.

جميع الأحزاب الأردنية يوجد فيها نساء كأعضاء مؤسسين، باستثناء حزب سياسي واحد [١٣]، ومع ذلك تبقى النساء أقلية في الأحزاب السياسية الأردنية فعلى سبيل المثال، من أصل ٣٧٨٥ عضو حزبي مؤسس، تشكل النساء ٨٪ فقط (٣٠٤

كعضوات مؤسسات) [١٤].

إن غياب أي ترابط بين ترشيح المرأة في أي انتخابات برلمانية سابقة والأحزاب السياسية هو أمر بديهي، ففي انتخابات ١٩٨٩و ١٩٩٣ دخلت المرشحات الانتخابات كمستقلات، وفي عام ١٩٩٧ دخلت امرأة واحدة كمرشحة حزبية من أصل ١٧ مرشحة[١٥]، وفي انتخابات ٢٠٠٣ ترشحن ٣ نساء عن أحزاب من أصل ٥٤ مرشحة، وهؤلاء الثلاثة ينتسبن لأحزاب إسلامية، مرشحة الجبهة الإسلامية (حياة المسيمي) فازت بالمقعد المخصص للنساء، أما المرشحتان الأخريان فلم يفزن بمقعد هنّ جليلة الصمادي ونوال فاعوري، حيث تنتميان لحزب الوسط الإسلامي [١٦].

٦. الحملة الإنتخابية:

هنالك شرطين أساسيين لتصبح الحملة الانتخابية ذات أهمية ومعنى: أولاً: يجب أن تكون الحملة جزء من سياسات الحزب، يجب أن تكون حملة إنتخابية حزبية وليست حملة أفراد، فالحزب يقف في الانتخابات ببرنامج حزبي، بيان سياسي، ثانياً: بما أنه يوجد فصل للسلطات مثلاً (السلطة التشريعية مفصولة عن السلطة التنفيذية) يجب أن يكون هناك ميزات للحملة البرلمانية: فحملات المرشحين، الممثلين للدوائر الانتخابية، يجب أن تدافع عن مصلحة الدائرة الانتخابية وحتى تستطيع عمل ذلك يجب أن تتحالف حيث تلعب السياسات الحزبية دوراً.

وبنفس الأهمية يكون سن أو تشريع القوانين ، فيجب أن يؤخذ بعين الاعتبار سياسة الحزب ، ويمكن أن يحكم جمهور الناخبين على أداء ممثلي الأحزاب بالنجاح أو الفشل.

ولتكون الحملة الانتخابية ذات معنى وأهمية، يجب أن يتوفر فيها المصداقية أي المقدرة والرغبة لتطبيق الوعود المعلنة، وإلا تحولت الحملة الانتخابية كقافلة تمر بالعامة أو حتى مهرجاناً من إعلان بيانات أو برامج السياسة الحزبية.

إن غياب السياسات الحزبية كعنصر مميز للانتخابات البرلمانية في الأردن يحد من قيمة الحملة الانتخابية ويقلل من تأثيرها، وكما ذكر سابقاً يوجد في الأردن أحزاباً سياسية ولكن لا يوجد سياسات حزبية، مما يشير إلى أن العدد الساحق للمرشحين المستقلين، تكون بياناتهم وإعلاناتهم .. ، شخصية وليست بيان سياسة حقيقي أو طرح تشريعي ذو مصداقية ومعنى.

وعلى الأغلب لا يمكن تحقيقها أو الحكم عليها. وكما أظهر المسح لهذه الدراسة أن الجمهور لا يبالي بالبيان الانتخابي وتحقيقه. حتى الجبهة الإسلامية قادت حملتها الانتخابية تحت شعار "الإسلام هو الحل" [١٧]، فكيف يمكن تحقيق هذا الشعار؟

وبتقييم حملات المرشحين لانتخابات ١٩٩٧، فإن المرشحين رفعوا شعارات واتخذوا مواقف اتجاه ٢٣ قضية سياسية، ٣٢ قضية اقتصادية و ٩ قضايا تخص المرأة [١٨]. وفي انتخابات ٢٠٠٣، أدرجت المرشحات ٢٨ قضية مختلفة في حملتها [١٩].

هذه الأرقام تكشف الاهتمام الشعبي لكن هل يمكن أخذها جدياً كمرشد للتقييم المستقبلي للمرشح؟ إن قيمة الحملة الانتخابية في الأوضاع الحالية تكمن في نشر وترويج تلك القضايا، عند تكرار بيان أو جملة باستمرار، قد تصبح جزءاً من الرأي الوطني التي يجمع عليها الكثيرون.

وبناء عليه قام تجمع لجان المراة بحملة نيابة عن المرشحات تحت شعار "عندما تفوز المرأة، يفوز الوطن" [٢٠].

مع ذلك يجب التأكيد أن الفوز أو الخسارة لا تتحدد بناء على الحملة، على الأقل هذا ليس تصورنا عن الحملة الانتخابية.

٦ . ١ الحملة الدعائية ومواردها:

الموارد من الأسس لقيادة الحملة الانتخابية ، الحملة الانتخابية الأردنية النموذجية لا تحتوي فقط على إعلانات، منشورات،

وكتيبات، مركز لقاء انتخابي، لكن تشتمل أيضاً على تقديم ولائم عداء وعشاء في المقرات الانتخابية. [٢١] لمؤيدي المرشحين، في الواقع فإن الأخيرة هي أكثر وسيلة شائعة في الحملات، في احد التقييمات، كلفت الحملة الانتخابية المرشحين ما بين ٥٠٠٠-٥٠٠٠٠ دينار (٢٢)، لكن حتى الحد الأدنى للحملة الانتخابية وهو ٥٠٠٠ دينار يمثل ضعف الدخل السنوي للمواطن الأردني، وعند الأخذ بالاعتبار التضخم، وصل الحد الأدنى للحملة لعام ٢٠٠٣ إلى سبعة آلاف دينار للمرشح، وهذا يمثل ثلاثة أضعاف الدخل السنوي للأردنيين، ولتوفير مثل هذه التكلفة، استخدمت المرشحات مدخراتهن، حيث تلقت بعضهن مساعدة العائلة وبعضهن أصبحن مدينات [٢٣]، وقد يفسر هذا جزئياً اعتكاف النساء عن الترشيح. ومع ذلك استطاعت ٥٤ امرأة ترشيح نفسها وتحمل تكاليف الحملة الانتخابية.

الفصل الثالث: العقبات التي تواجه المرأة

١. مقدمة:

يعتمد التحليل والنتائج في كل من الفصل الثالث والرابع على مسح أجري خصيصاً لهذه الدراسة، كان الهدف الأساسي لهذا المسح هو فهم فيما إذا كان المجتمع الأردني يخفي تحيزاً معيناً ضد المرأة بشكل عام والسياسيات والطموحات بشكل خاص، وهدف المسح أيضاً لتحديد العوامل التي تحد من فرص النساء في تمكين سياسي أكثر، العوامل المناقضة لذلك، والتي تقدم احتمالية لتمكين سياسي أكبر للنساء.

١,٣ هل المجتمع الأردني متحيز ضد النساء؟

عند الإجابة على أكثر الأسئلة وضوحاً ومباشرة، أي فيما إذا كان المجيبون على الاستبيان يرون الرجال والنساء متساوون من حيث المبدأ فكانت النتائج أن ٦١٪ من المشاركون في الاستبيان لم يعتقدوا بذلك، ٥,٩٪ من المشاركين في الاستبيان كانوا غير متأكدين، والجدير بالملاحظة أن عدد من النساء أكبر من الرجال هن من اعتقد أن المرأة والرجل غير متساوون من حيث المبدأ (٦٢,٥٪ مقارنة بـ ٦٠٪ من عينة الذكور) (جدول ١,٣).

الأمر الذي يثير القلق، حيث أن هذه الفكرة موجودة عند النساء على حد سواء. لأن الفكرة أن الرجل والمرأة غير متساوون كما يبدو موجودة عند بعض النساء.

من الناحية النظرية، لابد أن يكون للعمر والتعليم تأثير على السلوك العام اتجاه فكرة المساواة أو عدم المساواة، فلا يمكن تبين علاقة متبادلة قوية على نتائج هذا المسح، فعلى سبيل المثال ٦٣,٧٪ من العينة ممن كان مستواهم التعليمي بين الأمية والثانوية مقارنة بـ ٦٠,٣٪ ممن يحملون شهادة جامعية أو أعلى، يعتقدون أن المرأة والرجل غير مساويان، وكما سنرى فإن تلك الفكرة بأن الرجل والمرأة غير متساويان تكون واضحة أكثر عندما نقارن الموقف العام تجاه التمكين السياسي للمرأة (جدول ٢,٣).

ويجب التوقع بأن الفهم العام لعدم المساواة ممكن كشفها عند مقارنة الموقف العام اتجاه التصور العام للمرأة في المجتمع، فلقد كان ٣٨٪ من العينة يعتقدون بأن صورتها إيجابية، و ٢٧٪ من العينة يعتقدون أن موقف المجتمع اتجاه المرأة سلبي و ٢٣٪ من العينة يعتقدون بأن موقف المجتمع محايد وليس متحيزاً ضد المرأة بأي شكل، سواء إيجابي أو سلبي (جدول٣,٣).

أولئك الذين يعتقدون أن موقف المجتمع إيجابي أو محايد يشتركون بقبولهم للقيم الاجتماعية الموجودة، ولا يعتقدون أن هناك حاجة للمجتمع لكي يغير نفسه، وبالصدفة عند أخذ الرقمين سوياً، الإيجابي والمحايد، يكون المجموع ٦٦,٢٪ من مجموع العينة، وهذا الرقم أعلى بقليل ممن يعتقدون أن الرجل والمرأة غير متساويين.

على أي حال الاختلاف الملاحظ بين المشاركين والمشاركات في العينة كان واضحاً في إدراكهم لموقف المجتمع اتجاه المرأة، ٣٠,٧٪ من عينة الإناث يعتقدون أن موقف المجتمع إيجابي مقارنة بـ ٤٥,٢٪ من عينة الذكور الذين لديهم نفس الاعتقاد، من جهة أخرى ٣٢٪ من الإناث يعتقدون أن موقف المجتمع سلبي اتجاه المرأة بـ ٢٢٪ من عينة الذكور، وكانت ٢٥٪ من الإناث في العينة يعتقدون أن المجتمع محايد في موقفه من المرأة مقارنة بـ ٢١.٪ من عينة الذكور.

وهذا يعني أن عدداً أكبر من النساء لديهن الوعي الكافي للقيود التي يفرضها المجتمع على إمكانياتهن، لذلك فإن شعورهن ورغبتهن بالتغيير تكون أقوى، وهذا اتجاه إيجابي يمكن الاستفادة منه (جدول ٣,٤).

هناك ملاحظتين فيما يتعلق بعامل العمر وموقف المجتمع الملاحظ اتجاه المرأة، المجموعة الكبيرة في العمر (+٤٢) والتي تميل للاعتقاد بأن موقف المجتمع اتجاه المرأة إيجابي كانت أكثر من أي مجموعة أخرى (٤٦,٤٪ مقارنة بمتوسط ٣٨٪) في هذه الحالة، يهمنا العمر بكل تأكيد.

كانت هذه المجموعة الأقل نسبة باعتقادها أن موقف المجتمع المحايد ١٦,٦٪ مقارنة بمتوسط ٢٣٪ وأعلى من المجموعة الشابة

(١٨-٢٥) سنة والتي بلغت نسبتها ٢٩,٧٪ المجموعة كبيرة العمر، إذ هي أكثر رضا بموقف المجتمع اتجاه المرأة ولذلك هي أقل تحفزاً للتغيير.

يمكن أن نرى رأياً مشابهاً إن لم يكن أقوى بين المجموعة الأقل تعليماً، على سبيل المثال ٥٤,٤٪ مقارنة بمتوسط ٣٨٪ هم من الأميين أو من يحملون شهادة المدرسة ويعتقدون أن موقف المجتمع اتجاه المرأة إيجابي، تماماً مثل المجموعة الكبيرة في العمر فهم لا يرون سبباً يدعو المجتمع لتغيير نفسه (جدول٣,٥).

تعتبر جرائم الشرف هي أوضح أو أكثر شكل قاسي لتحيز المجتمع ضد المرأة، اعتبر٦٠٪ من العينة جرائم الشرف غير مبررة، وهو تعبير واضح لرفض هذا النمط من السلوك، لكن أقلية ٢٧٪ من العينة، اعتبروا جرائم الشرف مبررة، ولم يكن ١٦٪ من العينة قادرين على اتخاذ قرار فيما يخص تلك المسألة. (جدول ٣,٦).

وبالنظر إلى عامل الجنس، يعتقد ٣٦٪ من الذكور أن جرائم الشرف مبررة، مقارنة بـ ١٨٪ من النساء أنفسهن لديهن نفس الاعتقاد، تميل الإناث في العينة لعدم التأكد من الذكور (٢٠٪من الإناث غير متأكدات مقارنة بـ ١١,٦٪ من الذكور) ولكن حتى بالنسبة للأقلية من الإناث ممن يوافقن على جرائم الشرف فهن حائرات، هذه إحدى المجالات التي كانت فيها المرأة تسيطر عليها داخلياً منظومة القيم التي أوجدها وحافظ عليها الرجال في المجتمع، تكشف النسبة العالية للإناث اللواتي لم يتخذن قراراً تردداً وإجبار ذاتي وتقييد ذاتي (جدول ٣,٧).

وكما هو متوقع فإن العمر يهم أيضاً ٣١,٢٪ من المجموعة الكبيرة في العمر يعتقدون أن جرائم الشرف مبررة مقارنة بـ ٢٢,٦٪ من مجموعة الشباب (١٨-٢٥ سنة) وقارب متوسط المجموعات الأخرى ٢٧٪ (جدول ٣,٨).

أما التعليم فيعتبر عاملاً ملطفاً لكنه ليس عاملاً محدداً ٣٦٪ من العينة ممن لديهم خلفية تعليمية مدرسية أو أميين، وافقوا على جرائم الشرف مقارنة بـ ٢٣٪ ممن يحملون شهادة جامعية أو أعلى، ونتوقع أن التعليم سيقضي على تحيز الناس ضد المرأة ومن المفاجئ أن نسبة ٣٠٪ من حملة الدكتوراه وافقوا على جرائم الشرف، والتي كانت أعلى من المتوسط الذي بلغ ٢٧٪. مما يشير إلى ان المستوى التعليمي العالي ليس بالضرورة يغير النظرة السلبية للمرأة.

يبقى السؤال كيف أن للتعليم مثل هذا التأثير المحدود أو الطفيف على المواقف والسلوكيات المتعلقة بمثل تلك القضية المثيرة للقلق؟ لا يبدو أن الإجابة موجودة في طي الكتاب ٧٧٪ من العينة يعتقدون أن صور المرأة في الكتب المقررة كانت إيجابية، ووافق ٧١٪ من عينة الذكور على ذلك، أما عينة الإناث ممن يعتقدون أن صورة المرأة كانت إيجابية في الكتب بلغت ٨٣٪ (جدول ٣,٩).

٢,٣ الموقف العام اتجاه التمكين السياسي:

كما شاهدنا في الفصل السابق، فإن أغلبية العينة (٦١٪) يعتقدون أن الرجل والمرأة غير متساويان من حيث المبدأ، توجد مؤشرات لتحيز المجتمع ضد المرأة (المجتمع للمرأة بالإضافة لموقفه اتجاه جرائم الشرف) سنبحث هنا الموقف العام من التمكين السياسي للمرأة.

إن الموقف العام الأردني اتجاه التمكين السياسي للمرأة يكشف تحيزاً واضحاً ضد المرأة، وهو رأي تتشارك به الإناث في العينة، رغم أنه ليس واضح المعالم مثل رأي الذكور، وبشكل عام فإن التحيز ضد المرأة كان واضحاً، عند السؤال فيما إذا كانت المناصب العامة العالية تناسب الرجال أكثر من النساء اعتقد ٦٠٪ من العينة أن مثل تلك الوظائف تناسب الرجال أكثر من النساء. وبالاعتماد على الجنس ٧١٪ من الذكور اعتقدوا أن المناصب العليا تناسب الرجال أكثر، مقارنة بـ ٤٩٪ من الإناث. (جدول ٣,١٠).

وبافتراض أن الكفاءات متساوية بين المرشحين الذكور والإناث، قرر ٧٢٪ من العينة اختيار مرشح ذكر، وحسب الجنس ٨٦٪ من الذكور اختاروا مرشحاً ذكراً ولكن أيضاً وافقت أغلبية نسائية على اختيار مرشح ذكر ٥٨٪ (جدول ٣,١١).

من حيث المبدأ قرر ٦٧٪ من العينة الاختيار بأن منصب عضو بالبرلمان يناسب الرجل أكثر من المرأة، ٧٧٪ من الذكور اعتقدوا بذلك، مقارنة بـ ٥٨٪ من الإناث. (جدول ٣,١٣).

كذلك بالنسبة للسؤال حول أن تصبح المرأة وزيرة، اعتبر ٦٩٪ من العينة أن منصب وزير يناسب الرجال بلا منازع، ٨١٪ من الذكور مقارنة بـ ٥٨٪ من الإناث أجابوا بالموافقة (جدول ٣,١٣).

ولإكمال الصورة، وافق ٨٥٪ من العينة بأن منصب قاضي هي وظيفة للرجل، ٩٣٪ من الذكور و ٧٨٪ من الإناث تشاركوا بمثل هذا الرأي (جدول ٣,١٤).

وعند الإجابة على السؤال فيما ما إذا كان شخص يعارض أن يكون في حزب ترأسه المرأة، أجاب ٤٣٪ بأنهم يعارضون ذلك، وحسب الجنس، عارض ٥٤٪ من الذكور ذلك مقارنة بـ ٣٣٪ من الإناث ومما يدعو للارتياح بان ٦٣٪ من الإناث لا تعارض أن تكون عضواً في حزب يرأسه امرأة (جدول ٣,١٥).

تلك العقبات كبيرة أمام المرشحات النساء، وقد يفسر ذلك جزئياً هذا التمثيل الضعيف للمرشحات في الانتخابات النيابية.

٣,٣ الثقافة، الأسرة والعشائرية: السلوك الانتخابي:

في هذا الجزء سنشير إلى العوامل التي تحدد السلوك الانتخابي للناخبين الأردنيين، بالتحديد سنبحث دور الثقافة، الأسرة العشائرية في السلوك الانتخابي، الافتراض التمهيدي بأن سلوك الانتخاب أو التصويت والتقليد يميل ليكون سلبي بالنسبة للمرأة بكلمات أخرى، تكون العوامل التي تؤثر على التصويت كعقبات تواجه المرأة التي تبحث عن دور وتمكين سياسي أكبر.

العوامل التي تحدد اختيار المرشحين للبرلمان هي بالترتيب: العائلة وأي اعتبارات عشائرية (٣٦٪) مؤهلات وشخصية المرشح (٣٤٪)، برنامج المرشح (١٨٪) اعتبارات الحزب السياسية (١,٩٪) عوامل دينية (٦,٧) وعوامل أخرى (٣,٥٪). (جدول رقم ٣,١٦).

وبالاعتماد على هذه النتائج نستطيع إصدار مثل هذه الملاحظات والتعليقات أولاً: تأثرت الانتخابات النيابية الأردنية بشكل واضح بالاعتبارات العائلية والعشائرية، ثانياً: تميل الانتخابات النيابية لضعف أسس البرامج الانتخابية (١٨٪) حتى عندما يتم اختيار المرشح على أساس عوامل أخرى غير العشيرة والعائلة، تكون شخصية المرشح ومؤهلاته هي الطاغية على اختياره لا برنامجه الانتخابي.

ثالثاً: الانتخابات النيابية الأردنية لا تمتلك قاعدة حزبية تذكر حيث شكلت هذه القاعدة نسبة ما يساوي (١,٩٪) ان تأثر الناخبات بالاعتبارات العشائرية أقل من تأثر الذكور (٢٣٪ مقارنة بـ ٢٧٪ في حالة الرجال) وتؤثر اعتبارات العائلة على سلوك المرأة الانتخابي أكثر من الرجال ولكن ليس بفارق كبير (١٢٪ للمرأة مقارنة بـ ١٠٪ للرجل)، وتمثل شخصية المرشح ومؤهلاته أساساً أقوى لاختيار المرشح بالنسبة للمرأة أكثر من الرجل ٣,٩٪ مقارنة بـ ٢٩٪ للرجل، ويوجد فارق هامشي بين الرجل والمرأة في العينة عند اختيار المرشح على أساس برنامجه الانتخابي (٢٠٪ من الرجال مقارنة بـ ١٧٪ من النساء).

أما مستوى التعليم فيؤثر على السلوك الانتخابي بطرقتين: الأولى مستوى التعليم الأقل يمثل قاعدة أقوى في اختيار المرشح على أساس عشائري ٤٥٪ من العينة. فبالنسبة للناخبين الأميين أو الحاصلين على شهادة مدرسية فقط يختارون مرشحهم على أساس عشائري مقارنة بمتوسط ٢٥٪، ثانياً: مستوى التعليم العالي يزيد من احتمالية اختيار المرشح على أساس شخصيته ومؤهلاته، ٣٩٪ من الناخبين الحاصلين على الشهادة الجامعية أو أعلى اختاروا مرشحيهم على أساس مؤهلاته. ومع ذلك لا يوجد دليل على أنه تم اختيار مرشحين على أساس مؤهلاتهم بل على المستوى التعليمي للناخبين، على سبيل المثال ١٩٪ من الحاصلين على الشهادة الجامعية أو أعلى اختاروا مرشحيهم على أساس البرنامج مقارنة بمتوسط ١٨٪. مما يدل على عدم الأخذ بعين الاعتبار على اختيار المرشحين حسب برنامجهم الانتخابي بغض النظر عن المستوى التعليمي للناخبين (جدول ٣,١٧).

كان للعمر تأثير محدد على السلوك الانتخابي ولكن لم يكن مؤثراً كما هو متوقع، تميل مجموعة الشباب (١٨-٢٥سنة) لتكون أقل تأثراً لكن ليس بشكل دال، وبالاعتبارات العشائرية كأساس لاختيار المرشح (١٩٪ بالمقارنة بمتوسط بلغ ٢٥٪) أما الاعتبارات العائلية، فهي تؤثر على السلوك الانتخابي بنسبة أعلى من المتوسط (١٩٪ مقارنة بمتوسط بلغ ١١٪) (جدول ٣,١٨).

تؤكد نتائج المسح بأنه كلما أصبح الشخص أكبر عمراً، أصبح أكثر تديناً على الأقل، الأساس الديني للتصويت يزداد مع تقدم العمر غير ذلك لم يكن هناك علاقة متبادلة دالة بين العمر والسلوك الانتخابي.

ما هي الإيحاءات التي تتضمنها هذه النتائج للمرشحات النساء للبرلمان؟

قد تجد المرشحات دعماً للترشيح وتشجيعاً، لكن البنية العامة للمجتمع والسلوك الانتخابي تميل لتكون سلبية بالنسبة للمرأة، فباختيار المرشحة بناء على دعم القبلية أو العشيرة، تجد النساء الدعم القليل من عشائرهن حيث لا يكون هناك اهتمام بمؤهلاتهن الشخصية،وبذلك تبقى فرصة تنافس المرشحات الإناث أمام المرشحين ضعيفة، وعند طلب الاختيار بين المرشح الذكر والمرشحة الأنثى ممن لديهم نفس المؤهلات، اختار ٧٢٪ المرشح الذكر. يشجع تأثير العائلة ويقوي الاتجاهات الموجودة حالياً أكثر من تشجيعه لأسس اختيار جديدة مختلفة للمرشحين.

ولكن ليس كل الصور سلبية في هذا المجال، فعندما طلب من أفراد العينة الاختيار بين المرشحات الأكثر كفاءة وبمؤهلات أفضل من المرشحين الرجال، اختار ٦٣٪ من أفراد العينة المرشحات المؤهلات، مما يجعلنا نشعر ببعض الارتياح، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن لا نقلل من تلك الصعوبات (جدول ١٩, ٣).

إن ضعف الأحزاب السياسية وبالتالي ضعف ترشيح النساء من خلال الأحزاب السياسية يضعف البرنامج الانتخابي لهن والذي ينعكس سلباً بدوره على المرشحات النساء. فبوجود برنامج انتخابي قوي كأساس للانتخابات، يدعم النساء المرشحات الممثلات للأحزاب السياسية، مما يؤدي على ردم الفجوة بين الذكور الإناث في الانتخابات. وسيتم مناقشة مدى تأثر ذلك في الفصلين الاخيرين.

٤,٣ الإعلام كعقبة في وجه التمكين السياسي للمرأة:

لكي نجري تقييماً عقلانياً لدور الإعلام في تعزيز التمكين السياسي للمرأة، نحتاج للنظر في ثلاثة مؤشرات:

أولاً: دخول المرأة الإعلام كمشارك فعّال (أي دخولها للوظائف المرتبطة بالإعلام خاصة الصحافة).

ثانياً: دور الإعلام في الحملة الدعائية الانتخابية.

ثالثاً: الإعلام والأحزاب السياسية.

في عام ٢٠٠٣ كان هناك ٨٩ صحافية مسجلة كعضو في نقابة الصحافيين، أي ما نسبته ١٦٪ من الأعضاء المسجلين،(٥٤٣)[١]، مما انعكس سلباً على توزيع الوظائف من الصحفيين والصحفيات فكانت نسبة النساء قليلة جداً.

وعلى صعيد سوق الإعلام الرسمي تشغل الإناث اثنان من كل ستة مناصب إدارية في الإذاعة، والتلفزيون الأردني[٢]وواحد من كل عشرة مناصب إدارية في دائرة المطبوعات والصحافة[٣] و١٧ من كل ١١٤ موظف يعمل لوكالة الأنباء الأردنية [٤].

بلغ مجموع الصحفيات العاملات لدى الصحف اليومية والعربية ٣٥ من أصل ٢٣٠ أي بنسبة ١٥,٢٪ في عام ٢٠٠٣، هذه النسبة كانت مماثلة لنسبة الإناث العاملات في رابطة الصحافيين، أما في الصحف اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية (Jordan Times) كان عدد الصحفيات العاملات ١٤ من مجموع ٣٧ صحفي، أي بنسبة ٣٨٪ من المجموع.

أما بالنسبة للصحف الأسبوعية كان هناك ٣٦ صحفية من أصل ١٨٩ صحفي بنسبة ١٩٪، كان للصحفيات الإناث تمثيلاً في الصحف الأسبوعية أفضل من الصحف اليومية مع ذلك كان هناك ٤٠ صحف أسبوعية في عام ٢٠٠٣ من أصل ١٩ صحيفة أسبوعية لا يوجد فيها أي صحافية أو كاتبة.

بشكل عام، كان مجموع الصحفيات العاملات في الصحف اليومية والأسبوعية ٨٥ من مجموع ٣٥٦ وبنسبة ٢٤٪ هذا مقارنة بـ ١٦٪ نسبة الصحافيين المسجلين.

لننتقل هنا إلى الإعلام والحملة الانتخابية حيث يجب أخذ قضيتين بعين الاعتبارهنا: الأولى صورة المرأة بشكل عام والمرشحات بشكل خاص في الإعلام، والسؤال المطروح هناك هل يطرح الإعلام النساء بصورة إيجابية أم سلبية؟

ثانياً: دخول المرشحات إلى الإعلام من خلال حملاتهن الانتخابية. بالاعتماد على نتائج هذا المسح كان هناك ٤٧٪ من أفراد

العينة ممن يعتقدون أن الإعلام أعطى صورة حسنة وإيجابية لمشاركة المرأة السياسية.

لكن ٣٩٪ يعتقدون العكس، ولم يكن ١٤٪ متأكدين من الإجابة، وكان هناك فروقاً هامشية بين الإناث والذكور ولم يلاحظ هنا أي اختلاف.

يعتقد ٤٩٪ من الذكور أن الإعلام أعطى صورة إيجابية للمرأة ومشاركتها السياسية مقارن بـ ٤٥٪ من الإناث.

ويعتقد ٣٦٪ من الذكور أن الإعلام أعطى صورة سلبية للمرأة مقارنة بـ ٤١٪ من الإناث، ومما يستحق الملاحظة أن الإناث أدركن أكثر من الذكور بأن الإعلام كان سلبياً تجاه المرأة ومشاركتها السياسية، لكن ذلك لا يؤدي لنتائج محددة، نستطيع القول بأن أكثر أفراد العينة، من بينهم الإناث يعتقدون بأن الإعلام صور المرأة إيجاباً، لكن بكل تأكيد لابد من بذل المزيد لبحث سبب قلق أولئك الذين يعتقدون عكس ذلك أو لم يكونوا متأكدين (جدول ٣,٢٠).

هناك محدد أساسي لدخول المرشحات للإعلام في أي انتخابات سابقة في الأردن، ذلك أنه كان هناك عدد مرشحين كبير (٧٦٥: ٢٠٠٣) بالإضافة لغياب القاعدة الحزبية للانتخابات فإنه من المستحيل لأي منفذ إعلامي بدخول مثل هذا العدد الضخم من المرشحين، بهذا الخصوص يتميز الإعلام كونه جزء من الحملة الانتخابية أكثر من حضوره إيجابياً أو سلبياً، في الواقع من الصعب القول بأن الإذاعة أو التلفزيون الأردني كانا جزءاً من الحملة الانتخابية، وبتحليل نتائج الانتخابات والمقابلات مع بعض الناخبين لا يمكن أن نصنف المقابلات على أنها جزء من الحملة الإعلامية الانتخابية، بينما قامت الصحف اليومية على وجه الخصوص بتشجيع الانتخابات فقط قبل أسبوع من الانتخابات، ولكن من الصعب اعتبار ذلك على أنه دعم للحملات الانتخابية.

لذلك فليس من المستغرب أن تكون المنشورات الملصقات، الزيارات، والمشاركات في النقاشات هي الشكل الأكثر شيوعاً في الحملات الدعائية، كان هناك إعلانات قليلة في الصحف اليومية، وتقريباً لم توجد إعلانات متلفزة [٧].

أما بالنسبة لوظيفة الأحزاب السياسية في دعم مرشحيها من ناحية التغطية الإعلامية و/أو تمويل حملاتهم، كان ذلك ضعيفاً وذلك لضعف الأحزاب السياسية في الأردن. ونأخذ هنا أيضاً مؤشراً آخر يرتبط بالإعلام، وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ١٧ صحيفة يومية وأسبوعية حزبية، تم إيقاف ١٢ صحيفة منها من أصل ١٧ صحيفة في نهاية العام [٨]، وفي عام ٢٠٠٣ تم إدراج صحيفة يومية واحدة في الدليل الإعلامي كصحيفة تابعة لحزب، ومن هنا نلاحظ التناقض بين عدد المرشحين وعدد الأحزاب السياسية في الأردن، فعدد المرشحين كبير ولكن هناك دعم اعلامي قليل مقدم لتغطية الحملات الانتخابية.

الفصل الرابع : وسائل التغلب على العقبات

١. مقدمة:

ببحث وسائل التغلب على العقبات التي تواجه المرأة لزيادة التمكين السياسي بوضوح، ستكون جهودنا مثمرة، لكن قبل تقديم هذا المحتوى سنلقي نظرة موجزة على النتائج الرئيسية للفصل السابق، فمن الناحية القانونية: فلقد تعزز الوضع القانوني للمرأة الأردنية في السنوات الماضية، ولكن لابد من بذل المزيد في هذا المجال وخصوصاً في مجال قانون الأحوال المدنية، قانون الجنسية، وقانون العقوبات، حيث لا زالت هناك حاجة للبحث عن أسس المساواة والعدالة، الاقتصادية، فالمرأة ما زالت متضررة ومحرومة. وأيضاً على هامش الحياة السياسية.

لاتزال نظرة المجتمع الأردني للمرأة تقليديه بالرغم من جميع سمات الحياة الحديثة، والعصرية، فما زالت السياسة والمناصب الإدارية العليا تعتبر من حق الرجال، وللأسف هذا الاعتقاد يأتي من قبل بعض النساء أنفسهن، وفي ضوء الأنظمة السائدة فإن فرص المرأة في التنافس في السياق السياسي (أي الانتخابات البرلمانية) وفي الفوز لا زالت ضئيلة.

ولبحث مسألة التمكين السياسي للمرأة فيمكن اقتراح أسلوبين لتحقيق هذا التمكين قد يقترح البعض قوانين قصيرة المدى وتمكن المرأة من المشاركة بفاعلية مثل زيادة الكوتا في البرلمان للنساء أو في مؤسسات أخرى لتحقيق تكافؤ نسبياً بين الذكور والإناث. وسيتم لاحقاً دراسة هذا التوجه.

الأسلوب الثاني هو: فهم التمكين السياسي للمرأة كعملية تضم المجتمع ككل وليس النساء كفئة معزولة من المجتمع.

ومن خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى لتمكين المرأة سياسياً وتمكين المجتمع ككل لإزالة اللامبالاة السياسية التي تؤثر على كل من الرجل والمرأة، وفي النهاية، التمعن في بعض المهارات التي قد تحتاجها المرأة لتصبح مرشحة فاعلة في الحملات الانتخابية.

٢. كيفية بحث تحيز المجتمع ضد المرأة:

قبل الحديث حول دور الإعلام، الأسرة، والنظام التعليمي في تمكين المرأة، نحتاج لإلقاء نظرة على المجتمع من حيث العمر والخلفية التعليمية لنرى أهمية هذه العوامل في التأثير على مثل هذه المواقف، أي أننا بحاجة للنظر في إمكانيات المجموعات المستهدفة قبل الحديث عن الأدوات مثل الأسرة، الإعلام أو التعليم لإحداث مثل هذا التغيير.

في الفصل الثالث درسنا مؤثرات عديدة لعمل تقيم للموقف العام اتجاه المراة، كان هناك بعض التغيرات، ولكن لم يكن هناك طريقة لقياس مدى أهمية بعض المتغيرات مثل الجنس، التعليم، والعمر بالنسبة للمواقف العامة اتجاه المرأة. وسنحاول هنا وبطريقة أخرى العمل على مثل هذا التقييم بالتركيز على الاتجاهات المستقبلية والاحتمالات أكثر من الوضع الحالي، لنقيس تأثير مثل تلك المتغيرات العقلية العامة بخصوص التمكين السياسي للمرأة، وندرس عندها درجة المقاومة للتغير.

ولكن سنرى أنه من الصعب رؤية كيف أن الأسرة، الإعلام والنظام التعليمي تحديداً يؤثروا على النتائج المستقبلية، بدون مثل هذا التقييم، إن ميزة النظرة على التوجهات المستقبلية، والاحتمالات والخيارات ببساطة تحرر العقل جزئياً من القيود السائدة، والتي من خلالها نستطيع معرفة الأسباب.

للقيام بذلك طلبنا من أفراد العينة أن يفكروا في خيارات المستقبل التي قد تعزز التمكين السياسي للمرأة، على سبيل المثال، سألنا فيما إذ كان من المعقول زيادة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان بزيادة الكوتا، أو بتغيير القانون الانتخابي ليقدم للمرشحات فرصاً أفضل للتنافس والفوز، أو بتغيير القانون الانتخابي ليقدم للمرشحات فرصاً أفضل للتنافس والفوز، سواء بتحديد عدد في مواقع وزارية للمرأة أو عدداً محدداً من مناصب القضاة، سيكون تصرفاً مناسباً أم لا؟ وعليه حصلنا على النتائج التالية:

من حيث المعرفة بوجود نظام الكوتا، ٧٧٪ من أفراد العينة كانوا مدركين أن هذا النظام موجود ٢٣٪ لم يعلموا أن النظام موجود هنا نشير لدور التعليم والإعلام وأهميته في إعلام وتعريف الجمهور بالخيارات السياسية وردم فجوة المعرفة في هذه الحالة. (جدول ٤,١).

وعند السؤال من كان مع زيادة مستوى الكوتا، عارض ٤٩٪ أي زيادة مقارنة بـ ٤١٪ أيدوا ذلك، فقط ١٠٪ فقط لم يكونوا متأكدين. (جدول ٤,٢).

الاختلافات بين الرجل والمرأة كانت واضحة. ٥١٪ من الإناث أيدنّ الزيادة، بعكس ٦١٪ من الذكور عارضوا أي زيادة، الانقسامات بين الرجل والمرأة في هذه الحالات كانت واضحة.

حصلنا على نتيجتين مبدئيتين وهما بالترتيب: أولاً: أن ذلك مؤشراً لاتجاه إيجابي طالما أن التمكين السياسي للمرأة مهم، أي أن النساء لم يكن واعيات لوضعهن فقط، بل مدركات لتغيير وضعهن للأفضل، ثانياً، النساء كجماعة هي مجموعة الطبيعية المستهدفة، ومهما كان الدور الذي قد يلعبه الإعلام أو التعليم سيتم تشجيع وتقوية الاتجاه الموجود حالياً.

كان لمستوى التعليم تأثيراً على مستوى مساندة زيادة الكوتا، فقط ١٨٪ من العينة ممن حصلوا على شهادة المدرسة أو كانوا أميين مقارنة بـ ٣٧٪ من حملة شهادة الجامعة أو أعلى أيدوا زيادة الكوتا، ولكن السؤال المحير هو: كيف تعارض أغلبية الحاصلين على الشهادة الجامعية أو أعلى زيادة الكوتا المرأة؟ (جدول ٤,٣).

هذا المجال يكشف الفجوة بين التعليم والموقف الإيجابي، يجب أن يكون النظام التعليمي في المدارس والتعليم العالي أيضاً، أكثر حساسية وإدراكاً لحاجات المرأة، بالاعتماد على هذه الأرقام فمن الواضح أن مثل هذا التعليم الحساس لتمكين المرأة لا زال مفقوداً، ويجب الاعتراف بأن الإعلام يستطيع بذل المزيد بهذا الخصوص، فالناس يتلقوا الأفكار من الإعلام بالإضافة للمعلومات وهذا هو الدور الذي يجب أن يضطلع به الإعلام.

أما عامل العمر فقد لعب في تحديد خيار المشاركين والمشاركات في المسح، أصغر مجموعة (عمر١٨-٢٥) كانوا مساندين لهدف الزيادة حيث أيد ٤٧٪ هذه الزيادة مقارن بـ ٣٨٪ ممن عارض ذلك في نفس المجموعة.

في هذه المجموعة فقط كان هناك أغلبية تؤيد الزيادة من بين جميع الفئات العمرية (جدول ٤,٤).

وباستهداف المجموعات الشابة وأولئك الذين لم يقرروا تستطيع إعطاء فرصة أكبر للمرأة حيث أن الشباب يشكلون أغلبية السكان مما قد يدعم أكثر اذا تم العمل على الاعلام والنظام التعليمي لإحداث التغيير الايجابي بالإضافة الى التوجهات الموجودة من قبل الشباب.

فإن التعليم هو مفتاح أساسي في استهداف المجموعات الأصغر (طلبة المدارس) فهم لا زالوا انطباعيين والتعليم الحساس يمكن يصنع تغييراً مهماً.

في الإجابة على سؤال فيما إذا كان أفراد العينة يساندون التغييرات في القانون الانتخابي لإعطاء المرشحات فرصة أكبر للفوز. عارض ٥٠٪ منهم أي تغيير بينما أيد ٤١٪ منهم ذلك، لكن الانقسام بين الرجل والمرأة كان واضحاً. ٤٩٪ من الإناث أيدن التغيير مقارنة بـ ٣٣٪ منهم حول ذلك، ورغم هذا الاتجاه الإيجابي بين النساء لا يمكن إنكار القيود الاجتماعية (٣٦٪ ضد التغيير) (جدول ٤,٥).

أما المجموعة التي تتخذ قراراً يمكن إقناعها – على الأقل نظرياً – من خلال التعليم والإعلام لتغير رأيها وتؤيد هذا التغيير في القانون، أي لا يمكن إنكار احتمالية التغيير.

كان هناك أيضاً علاقة متبادلة إيجابية بين زيادة الدعم لمتغير القانون الانتخابي ومستوى التعليم، فقط ١٨٪ من الحاصلين على شهادات المدرسة أو أمين أيدوا هذا التغيير مقارنة بـ ٣٧٪ من حملة الدبلوم و ٤٤٪ من حملة الشهادة الجامعية أو أعلى(جدول ٤,٦).

كذلك كان للعمر شأن، فالمجموعة الأصغر عمراً كانت مع هذا التغير بنسبة ٤٩٪ (بالمصادفة تشبه هذه النسبة دعم المرأة

العام للتغيير) مقارنة بـ ٤١٪ فوق المتوسط الكلي، وقد كانت تلك الفئة هي الفئة العمرية الوحيدة التي كان لها أكبر رقم من المشاركين في الاستبيان ممن يؤيدون التغيير أكثر من أولئك الذين عارضوا (٤٩: ٤٤) (جدول ٧, ٤).

ما هي المعاني المتضمنة لهذه النتائج في تقييم دور الإعلام، الأسرة والتعليم من حيث تغيير المواقف السلبية اتجاه المرأة وزيادة التمكين السياسي لها.؟

•هناك مجموعات واضحة التي يمكن اعتبارها مؤيد محايد للتمكين السياسي للمرأة، تشتمل هذه المجموعات النساء أنفسهن والمجموعات الشابة.

•هناك مجموعة مترددة لكن دعمها ضروري لتكوين أغلبية دائمة ومهمة من أجل التغيير، قد تكون هذه أكثر مجموعة مستهدفة والتي من الممكن للتعليم الحساس والإعلام أن ينصع فرقاً كبيراً في تغيير موقفها.

•المجموعات الشابة يمكن أن تكون محفزاً حقيقياً للتغيير ضمن عائلاتهم، رغم أنه كما لاحظنا سابقاً بأن المجموعة الشابة كانت أكثر المجموعات ارتباطاً بعائلاتهم (العائلة كعامل مهم في تقرير سلوكهم الانتخابي) مما يعني أيضاً أنهم أكثر مجموعة حساسية وعرضة للتأثير، وهنا يكون التناقض. فالشباب هم أكثر مجموعة متحفزة للتغيير، على حد سواء ومع ذلك أكثر مجموعة عرضة للتأثير عليهم من الأجيال القادمة.

•تغيير المواقف لا يحدث من خلال الاستبداد، إن أكثر وظيفة محورية لنظام تعليمي وإعلام ذو معنى هي مجموعاتها المستهدفة بالإضافة للمجتمع ككل.

وهنا يستطيع الإعلام والتعليم أن يلعبا دوراً رئيسياً في توجيه هذا التغيير والانتباه للتأثير غير الضروري للفئات العمرية الأكبر في المجتمع.

٣. بحث اللامبالاة السياسية:

يعتبر بحث اللامبالاة السياسية شرطاً مسبقاً ضرورياً عند التعامل مع التمكين السياسي للمرأة، لا يوجد هناك فرصة لتكوين أحزاب سياسية بدون مشاركة سياسية فعالة (أكثر من التصويت فقط في الانتخابات) تقدم الأحزاب السياسية مرشحات سيتم الحكم على جدارتهن ومساهمتهن في صياغة برامج وأجندة الأحزاب.

إن المشاركة السياسية ذات المعنى تكون أكثر احتمالية في جعل الناخبين مدركين لدورهم وإسهامهم في العملية السياسية، بالإضافة لقيمة صوتهم. ويؤثر هذا الوعي على عملية التصويت باتجاه المرشحات المؤهلات أكثر من أي اعتبار آخر (أساس العائلة / العشائرية).

بالاعتماد على نتائج المسح يوجد هناك درجة من اللامبالاة السياسية، والتي لا يمكن تجاهلها عندما سئل أفراد العينة إذا كانوا يأخذون بالاعتبار السياسة لتصبح شغل الناس العاديين، وافق ١١٪ فقط على هذه الجملة، في الحقيقة ٨٢,٦٪ من العينة اعتبروا السياسة تشغل بال مجموعة صغيرة والحكومة، والأكثر ملاحظة أن ٦٪ من أفراد العينة ربطوا السياسة بالبرلمان (جدول ٨, ٤).

قد تنتج اللامبالاة من مقولة السياسة ليست شغلي واهتمامي، ولكن قد تنتج أيضاً من الفهم بأن السياسة غير مهمة من حيث عملية اتخاذ القرار، وعند السؤال عن الدرجة التي يعتبر الشخص فيها سلوكه مؤثراً على الحياة السياسية، ٣,٥٪ فقط أدركوا أن لهم تأثيراً مهماً، واعتقد ٦٩٪ أنهم غير مؤثرين أو أن تأثيرهم ضئيل، ونزعت الإناث لرؤية تأثيرهن ضمن أقل من تأثير الذكور. (جدول ٩, ٤).

إذا كانت تلك الاستنتاجات صحيحة، يقودنا ذلك لسؤال محيراً أكثر: أنه ليس من المنطق أن الاجابات "من يهتم" أو "لا تزعج نفسك" هي نتيجة طبيعية لمثل هذا الفهم؟

مما يدل على أن تلك السلوكيات والمواقف لن تؤدي إلى تشجيع التمكين السياسي للمرأة.

في هذا السياق يجب الإقرار بأن دور التعليم، الإعلام والأسرة محدود أكثر، إن إخبار شخص مئات المرات بقيمة نفسه دون ترجمة تلك القيمة لتأثير لن يؤدي لإحداث فرق، وبناء عليه ان خلق سياسة حزبية ضروري جداً لكن ليس كافياً لإحداث التغيير، أما السؤال كيف نفعل ذلك فهو جدل لا ينتهي.

٤. تغيير القانون الانتخابي:

إن نقطة الضعف الرئيسية في القانون الانتخابي الأردني هي أنه يميل لزيادة تأثير الاعتبارات العشائرية والعائلية، وبذلك يقيد عملية اختيار المرشحين حسب جدارتهم، أو برنامجهم الانتخابي، وهناك الكثير من الدراسات والكتابات التي ناقشت هذا الموضوع،مما يشير إلى أن التغيير في القانون يجب أن يتم من خلال الأخذ بالرأي العام، ومن خلال إتباع هذه الآلية نكون قد اتبعنا النهج التشاركي الذي يعزز العملية الديمقراطية، ويعزز دور الفرد. من الواضح أن مقاييس العشائرية والعائلة كأساس لاختيار المرشحين ستكون سلبية بالنسبة للمرشحات ونحن نؤكد أيضاً أن الحاجة لهذا التغيير سيسمح للمرشحات بأخذ فرص أكبر للنجاح.

٥. اكتساب المهارات:

إن المهارات التي تمتلكها النساء الناشطات سياسيا أو يطمحن لاكتسابها يمكن استخدامها حسب الظروف السائدة أو المستقبلية، نعني بالظروف المستقبلية الظروف التي قد تبدو أكثر ملائمة وتؤدي إلى التمكين السياسي للمرأة.

ونحن هنا نبحث عن المهارات التي قد تكتسبها المرأة، وكيفية استخدامها في الظروف السائدة الحالية، يجب أن تستخدم المهارات لتحد وتقلل من الظروف التي تمنع المرأة من تحقيق إمكانياتها، مثل مخاطبة وبحث المواقف السلبية وتغيير القانون الانتخابي ليؤدي بالنتيجة إلى التمكين السياسي للمرأة، من جهة أخرى يمكن أن تستخدم المهارات لتقوية الاتجاه الإيجابي وتشجيع المجموعات المترددة، لتكون جزءاً من المجموعة الإيجابية، إن الهدف الأقصى لاكتساب المهارات هو جعل النساء مشاركات أفضل في الحملات الانتخابية وانخراطهم في العمل السياسي بشكل أوسع.

١,٥ تعريف القضايا والمجموعات المستهدفة:

إن المهارات ليس شكلاً مجرداً بل أداة لتحقيق أهداف محددة، لذلك أي مهارة تكتسبها المرأة يجب أن يتم توجيهها لتخدم قضايا محددة ومجموعات مستهدفة معينة وقد تكون هذه القضايا عامة (أي تتعلق بالنساء كجماعة).

على سبيل المثال، يعتبر تغيير الموقف السلبي تجاه المرأة قضية عامة تكون المجموعة المستهدفة فيها المجتمع ككل، لكن تغيير القانون الانتخابي، قد يتطلب مجموعة مستهدفة أخرى، أي البرلمان نفسه، إذا كانت المرأة على سبيل الجدل مهتمة بزيادة سقف الكوتا، سيكون هناك أربع مجموعات مستهدفة، جمهور الناخبين الشباب، المجموعة التي لم تقرر بعد (المترددة) والبرلمان نفسه، وسيتطلب ذلك جماعة ضاغطة على الحكومة كسلطة قانونية، تستطيع تقديم أي تغيير في نظام الكوتا.

إن تعريف وتحديد القضايا والمجموعات المستهدفة أمر ضروري لسببين: أولاً: لتجنب إضاعة الموارد أو الطاقة على مجموعة مستهدفة خاطئة، أن هذا أكثر تأثيراً لأنه يسمح للمشتركين في الحملات الانتخابية بتطوير إستراتيجية معينة قد تناسب مجموعة مستهدفة سابقة لكن ليس غيرها، أي أن تكون إستراتيجية ذات أجندة حساسة، وقد تتأثر مجموعة مستهدفة بأجندة ما أكثر من غيرها، ويجب على المشاركين في الحملات أن يهملوا مجموعة مستهدفة عندما تكون احتمالية تغيير آرائهم ضئيلة، إن شعار "لا أستطيع التغيير في هذا السن" غير وارد. وكما أظهر الفصل السابق فإن العمر لا يهم.

وان تحديد الجنس مهم من حيث تحديد القضايا والمجموعات المستهدفة، يجب بحث عدة أسئلة في هذا المقام هل من الممكن خلق تحالفات بين الأحزاب المهمة؟ من هي تلك الأحزاب المحتملة؟ هل يكون مؤثراً بحث قضايا ذات ارتباط مباشر بالمرأة كقضايا الجنس أو تعزيزها بشكل مختلف (أي جزء من القول بأن القطاع الأقل امتيازاً في المجتمع هو ليس قضية جنس) إن إجابة الأسئلة بهذه الطريقة أو أن الآخر لديه تطبيقات لإستراتيجية الحملات، المجموعات المستهدفة وسائل الدفاع، وتقريباً احتمالية النجاح أو الفشل.

٢,٥ الحملات الدعائية : التأييد والضغط:

تحدد مسائل المجموعات المستهدفة طبيعة الحملة، التأييد وعملية الضغط، السؤال هنا: ما هي الوسائل والطرق الأكثر ملائمة للتواصل بطريقة فعالة مع مجموعات مستهدفة معينة. إن إضفاء الطابع الشخصي على القضية يشبه التساؤل ما الذي يجعل مشارك في حملة ما جيداً، المؤيد أم جماعة الضغط؟

ولنترك جانباً التفوق الفردي ومهارات الاتصال الطبيعية، يفترض هنا بأن المهارات المتعلقة بالنشاطات المذكورة أعلاه ممكنة الاكتساب من خلال التدريب، والمهارات الأخرى ممكن صقلها، يبقى السؤال فيما إذا كان الشخص مدركاً لتلك الحاجة ومتحفزاً للتعلم.

ما هو العامل المشترك بين الحملة، عملية الضغط والتأييد؟ أولاً: الاتصال وهي قضية تخص جماعة معينة، ثانياً، محاولة التأثير أو الحصول على تأييد لصالح أو ضد قضية ما بالنيابة عن مجموعة ما، حيث نستطيع أن نرى ما هي الخطوط الفاصلة التي يقف عندها المؤيدين والرافضين لقضية ما.

إن توضيح وإبراز القضايا هي جزء من الدفاع، حيث يحتاج الفرد للغة قوية لاستخدامها بالإضافة للتصورات التي يجب إرسالها ويتوقع أن ذلك سيؤدي لاستجابة محددة، وعندها أيضاً يستطيع الفرد تحديد موقفه من قضية معينة.

وذلك من خلال وسائل عدة: منافذ الإعلام مثل الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، والإنترنت، والهاتف الخلوي (إرسال الرسائل والبريد الإلكتروني).

٣,٥ جمع تبرعات للحملة الانتخابية:

مهما كان الشخص قوي سياسياً الا أن رأس المال والموارد المالية ضرورية جداً وهناك اقتراح لمسودة قانون جديد للأحزاب السياسية لتضمين فكرة تخصيص تمويل حكومي للعديد من الأحزاب السياسية لتحقيق معايير معينة، إن هذا التوجه مرحب به، ولكن لا نعلم متى، أو كيف سيتم تنفيذ هذا القانون.

إن المرأة بشكل خاص تكون متضررة عندما تصبح المسألة متعلقة بالموارد الاقتصادية المتوفرة للنشاطات السياسية بسبب عدم سهولة حصولها على دخل ثابت،وعدم سهولة تملكها للعقارات، وتختلف الآراء التي تبحث هذا العجز وتتفاوت الفجوة، والسيناريو المطروح هو اقتراح تأسيس تمويل خاص (أو جمع تبرعات)، يكون الهدف منه تقديم التمويل ورأس المال للمرشحات، أما الأسئلة المتعلقة بمصدر التمويل فهي أسئلة معقدة سنتركها جانباً.

لكن هناك سؤالاً حول دور القطاع الخاص في تقديم وتمويل كافي للمرشحات، قد يكون الإعفاء الضريبي لداعمي المرشحات تحفيز للقطاع الخاص لتشجيع مثل تلك المساهمة.

وذلك لأن المرأة تحتاج جميع مهارات التأييد وحشد التأييد (الضغط) لبحث قضايا التمويل، كما أنها بحاجة الى بعض الحظ في هذا المجال.

ملاحظات استنتاجية:

نسعى في هذا الفصل لتحديد قضايا معينة بحاجة للبحث من قبل المرأة للتغلب على العقبات والقيود التي تقف في وجه زيادة تمكينها السياسي، هذه القضايا تشتمل المجتمع وتحيزه ضدها، اللامبالاة السياسية والقانون الانتخابي الحالي، اعتمدت التحليلات على الافتراض بأن دور العائلة، التعليم والإعلام كانوا جزء من تلك العملية وليس كقضايا منفصلة.

أما الجزء الخاص باكتساب المهارات فيجب أن يقرأ منفصلاً كخلفية لهذا الجزء، والذي تم فيه تعريف المجموعات المستهدفة التي اعتبرت جزءاً أساسياً من هذه العملية.

الفصل الخامس: رحلة للأمام

جاء هذا الفصل بعد الإشارة الى العوامل المستقبلية التي ستساهم بتحقيق العدالة بين الجنسين، وزيادة مشاركة وتمكين المرأة في المجال السياسي، بعض المؤشرات(قصيرة وطويلة المدى) التي ستعكس مدى تطبيق مثل هذه العوامل وتحليلاتها. استخدمنا هنا حقبة استبدادية للتفريق بين الأهداف على المدى القصير والطويل، ويجب أن نذكر هنا أن التداخل بين هذه الأهداف ممكناً.

ومثال على ذلك التداخل إن تشجيع الشباب والشابات للانخراط بالسياسة هو هدف على المدى القصير الطويل.

١,١,٥ مؤشرات النجاح على المدى القصير:

•تعديل جميع القوانين والممارسات التي تتعارض مع التزام الأردن بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والعدالة النوعية من بينها قانون العقوبات وقانون الجنسية وقانون الأحوال المدنية.

•رفع نسبة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان (الكوتا) حيث ان هذه الزيادة في عدد المقاعد هي نسبة معقولة وينصح بها، هذا الإجراء ممكن أن يكون مؤقتا ويتم الاستغناء عنه لاحقا.

•تشجيع الأحزاب السياسية لتقديم نظام الكوتا في اختيار المرشحات للانتخابات ورغم أثرها المحدود فإن الأحزاب السياسية يمكن أن تكون مفيدة في تثبيت مبدأ أن النساء جزء من أي حزب سياسي، وهي تشجع التوجه بأن المرأة مرشحة حزبية أكثر منها مرشحة فردية.

•زيادة المشاركة السياسية من حيث الانتساب للاحزاب السياسية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني، أقل من ٢٪ من عينة البحث اختاروا مرشحيهم على أساس حزبي و٢٣٪ من العينة كانوا أعضاء في مؤسسات المجتمع المدني من بينها نقابات العمال ومنظمات غير ربحية، حيث تشكل مجموعات تعمل على رفع الوعي والاهتمام بالمؤسسات غير الربحية، والاهتمام بالمشاركة السياسية الفاعلة.

•تعديل قانون الانتخاب وتعليماته فيما يتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية والقوانين المتعلقة بالحملة الانتخابية.

•تعديل قانون الأحزاب السياسية لتشجيع الانتقال الى السياسات المبنية على مبادئ حزبية.

•رصد تمويل يهدف لدعم المرشحات يمكن أن يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم) بهذه المبادرة.

•تصميم برنامج خاص لدعم النساء الراغبات بالترشيح من خلال التدريب على المهارات المطلوبة لكسب التأييد وتصميم حملات انتخابية، يمكن أن يقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم) بهذه المبادرة.

•التعامل مع وسائل الإعلام الحديثة، خاصة الإنترنت، للوصول للنساء والشركاء المحتملين.

•تشجيع النساء المؤهلات ذات الإمكانية والمصداقية للترشيح للانتخابات.

٢,١,٥ مؤشرات النجاح على المدى الطويل:

•تغيير الصورة النمطية للمرأة، لقد تم استخدام مؤشرات عديدة في الفصل الثالث في قياس المواقف تجاه المرأة كنقاط مرجعية لقياس أي تغيير مستقبلي، ثم يمكن تقييمها سواء كان هناك تحسناً هامشياً ام لا.

•وضع مؤشر مستقبلي ليمثل العدد الذي نطمح لان نحققه مستقبلا للنساء مثل عدد النساء المشاركات في البرلمان،والمشاركات بفاعلية في الأحزاب السياسية، وعدد اللواتي يتولين الحقائب الوزارية.

•تطوير المناهج التعليمية لتكون مراعية لمنظور النوع الاجتماعي، تعتمد إحدى النتائج على الموقف العام السلبي من المرأة والذي ممكن ان يعزى لنقص التعليم المراعي لمنظور النوع الاجتماعي وتغيير الصورة النمطية للمرأة.

•خلق دور أقوى للإعلام ليصبح أداة لنشر السياسات والبرامج التي تشجع التفاعلية والمشاركة في الحوار مع السياسيين .

•اختيار مرشحين للانتخابات بناء على برامجهم الانتخابية ومؤهلاتهم وخبراتهم والقيام بتوعيتهم وصقل خبراتهم في المكانة الأولى، لتغيير المعايير التقليدية في الترشيح للانتخابات لتصبح معتمدة بشكل أساسي على كفاءة الأشخاص.

تبدو الأهداف طويلة المدى صعبة التنفيذ وفي بعض الأحيان مثالية جدا، ولكن يجب أن لا نفقد الأمل في المستقبل وذلك ليحقق الأردن التنمية الشاملة المستدامه.

الملاحظات والمراجع:

خلفية:

(١) انظر المواد ٧، ٨، ٩، ١٠ و ١١ من الإعلان.

(٢) انظر المواد ٥، ١٠.

(٣) المواد ٣، ٤.

(٤) (UNIFEM) تقرير حول وضع المرأة في الأردن (٢٠٠٤)، وزارة التخطيط الأردنية، الأردن، تقرير حول التنمية البشرية (٢٠٠٤) وزارة التخطيط، (UN) الألفية وأهداف التنمية: تقرير الأردن لعام ٢٠٠٤، جمعت المعلومات من دائرة الإحصاءات والتي يتوفر معظمها عبر الإنترنت، وكانت مصدراً قيماً حول وضع المرأة.

(٥) (UNIFEM) تقرير حول وضع المرأة في الأردن، ٢٠٠٤، ص١.

(٦) المرجع السابق، ص٢٥.

(٧) المرجع السابق، ص٢٧.

(٨) المرجع السابق، ص٤٣-٤٥.

(٩) المرجع السابق، ص٤١.

(١٠) المرجع السابق، ص٣٧.

(١١) وزارة التخطيط الأردنية، الأردن: تقرير حول التنمية البشرية (٢٠٠٤)، ص١٧.

(١٢) المرجع السابق، ص١٧٢.

(١٣) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في أرقام ٢٠٠٤، رقم ٦٠، أيار ٢٠٠٤.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) الرأي اليومية، ٢٠٠٥/٧/٧

(١٦) دائرة الإحصاءات العامة: الأردن في أرقام ٢٠٠٤، ص٥١.

(١٧) (UNIFEM) نجاح المرأة العربية ٢٠٠٤.

(١٨) دائرة الإحصاءات العامة، الأردن في أرقام ٢٠٠٣، رقم ٦، أيار ٢٠٠٤.

(١٩) (UNIFEM) نجاح المرأة العربية ٢٠٠٤، ص٤٢، شكل ١٠٣.

(٢٠) وزارة التخطيط و (UN) أهداف التنمية في الألفية، تقرير الأردن ٢٠٠٤، ٢٠٠٤، ص٣٥.

(٢١) (UNDP) تقرير التنمية العربية البشرية ٢٠٠٤، ٢٠٠٤، ص٩٥.

(٢٢) (UNIFEM) تقرير حول وضع المرأة في الأردن، ٢٠٠٤، الفصل الرابع.

(٢٣) هامش ٢٠، ص٢٨.

(٢٤) المرجع السابق، ص٢٩.

(٢٥) الأشكال تعتمد على منظمة الصحة العالمية (WHO)، مكتب عمان، ٢٠٠٥/٧/٩ (www.who.net/jordan/healthindicators/htnl).

(٢٦) (UNIFEM) تقرير حول وضع المرأة في الأردن، ٢٠٠٤، ص١١.

(٢٧) المرجع السابق، ص١١.

(٢٨) المرجع السابق، ص١٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص .

(٣٠) المرجع السابق، ص١٤.

(٣١) المرجع السابق، ص٧٣.

(٣٢) المرجع السابق، ص٦٨.

(٣٣) المرجع السابق، ص٦٨.

(٣٤) تعتمد الحسابات على الوزن النسبي لعمان، مأدبا، والبقعة أو ٤٢٪ من السكان.

(٣٥) (UNIFEM) تقرير حول وضع المرأة في الأردن، ٢٠٠٤، ص٤٩.

(٣٦) (UNIFEM) نجاح المرأة العربية، ٢٠٠٤، ص ١٧٦-١٧٧.

(٣٧) وزارة التخطيط و(UN) أهداف التنمية في الألفية، تقرير الأردن، ٢٠٠٤، ص٢٥.

الفصل الأول:

(١) سليمان الموسى، إمارة عبر الأردن، تشكيلها ونشأتها خلال ربع قرت ١٩٢١-١٩٤٦، عمان، ١٩٩٠، ص١٩٦. (بالعربية).

(٢) شبيب أبو جبار، المجتمع الأردني، عمان، ١٩٧٤، ص٤٠، (بالعربية).

(٣) سهير التل، مدخل لقضايا واهتمامات المرأة والحركة النسائية في الأردن، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٢. (بالعربية).

(٤) تأسست جمعية التضامن الاجتماعي النسائية عام ١٩٤٤، وفي عام ١٩٤٥ تشكل الاتحاد النسائي الأردني، اندمجت المؤسستان عام ١٩٤٩، انظر عبلة عماوي، ضد جميع الفروقات، الانتخابات النيابية الأردنية والتمكين السياسي، مؤسسة كونراد إيدناور، عمان، ٢٠٠١، ص٢٧-٢٨.

(٥) سهير التل، انظر ملاحظة ٣، ص١٢٧.

(٦) المرأة والنشاط السياسي، ملف خاص، المعهد العالمي للتضامن مع المرأة، عمان، لا يوجد تاريخ، ص٣.

(٧) هيفاء الجمل، المرأة والنشاط السياسي، دار السندباد للنشر، عمان، ١٩٩٦، ص١٤. (بالعربية).

(٨) بثينة جردانة، المرأة والحياة النيابية، إصدار خاص، ورشة عمل نظمها نادي رجال الأعمال، لا تاريخ، مقتبس من عبير طهبوب في المرأة والمشاركة السياسية في التسعينيات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣، ص٨١، (بالعربية).

(٩) المرجع السابق، ص٢٩.

(١٠) كامل أبو جابر وشيرين فتحي، الانتخابات النيابية في الأردن ١٩٨٩، الشرق،مجلد١، رقم ٣١، آذار ١٩٩٠، ص٨٠.

(١١) بين ١٩٥٤-١٩٨٤ تم تقديم تسعة تعديلات في الدستور الأردني إما تم دمج أو استقبال هذه التعديلات بمواد من دستور ١٩٥٢، الدستور الأردني، مجلس النواب مواد منشورة، ١٩٨٩، ص٧١-١١٩.

(١٢) الميثاق الوطني الأردني، مطابع الجيش، عمان، ١٩٩٠، قسم ١١: وضع القانون والتعددية الحزبية، ص٢٩.

(١٣) المرجع السابق، ص٣١.

(١٤) وثيقة الأردن الأولى ٢٠٠٢، متوفرة على (www.jordan.jo) انظر الجزء حول توصيات مقترحة، فقرة ١.

(١٥) مادة ١٢٢ من الدستور، يتكون المجلس الأعلى من ناطق باسم مجلس الأعلى، رئيس المجلس، ثلاثة أعضاء من مجلس الأعلى، وخمسة قضاة، مادة ٥٧ من الدستور.

(١٦) جمال الخطيب، القانون الانتخابي الأردني، خلاصة ورشة عمل، ٢٠٠٥/٦/١٤، ص٢، مؤسسة كونراد ايدناور، ومركز القدس.

(١٧) يشمل تعديلات ١٩٨٨/١٩٨٩/١٩٩٣/١٩٩٧/٢٠٠١، انظر المرجع السابق. ص٣.

(١٨) وليد عبد الحي، نظام الانتخابات في الأردن، الرسالة، رقم ١، كانون ثاني ٢٠٠٥، ص٩. (بالعربية).

(١٩) انتخابات ٢٠٠٥، نحو قانون انتخابي حديث، محاضر جلسات مؤتمر تم تنظيمه ونشرعه من قبل مؤسسة كونراد أيدناور، و مركز القدس، عمان ٢٠٠٥.

(٢٠) مواد ذات علاقة ٥-١٣ والفقرات الفرعية لتلك المواد. قانون الانتخاب الأردني (رقم ٢٠٠١/٣٤) وتعديلاته (مطابع

الأمن العام).

(٢١) قانون الانتخاب الأردني ٢٠٠١، مادة ٢٣.

(٢٢) مادة ٢٣، فقرة ١.

(٢٣) الدستور الأردني، مادة ٧١.

(٢٤) القانون الانتخابي، مادة ١٧-١٨-١٩-٢٠ وجميع ما تعامل مع الحملة الانتخابية.

الفصل الثاني:

(١) في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣ كان عدد الناخبات ٧١٣,٦١٤ مقارنة بـ ٦٥٥,٥١٢ ناخب. الرأي، ٢٠٠٣/٦/١٩، رقم ١١٩٦٣، ص٥١.

(٢) المصدر: هاني حوراني وآخرون، من هي، منظمة الصحة العالمي في البرلمان الأردني، ٢٠٠٣-٢٠٠٧، مؤسسة فريدريك إيبرت، ومركز أبحاث الأردن الجديد، ٢٠٠٤، ص١٩٧.

(٣) المرجع السابق، ص١٩٦.

(٤) المصدر: وزارة الداخلية الأردنية، انتخابات ٢٠٠٣ النيابية، تقرير خاص، ٢٠٠٣/٦/٢٢، الرأي: ٢٠٠٣/٦/١٨، الغد: ٢٠٠٥/٥/٦، تقرير خاص ص ١٩: وليد حماد: المرأة الأردنية والانتخابات النيابية في الأردن ١٩٩٧، في دراسات حول الانتخابات البرلمانية ١٩٩٧ في الأردن، هاني حوراني آخرون، مركز أبحاث الأردن الجديد، عمان، ٢٠٠١، ص٣٤٧-٣٥٠.

(٥) عدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة، مجموع الأصوات (حسب الدائرة الانتخابية) × ١٠٠٪.

(٦) المصدر: وزارة الداخلية: الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٦/٢٢٦ ص٥٤.

(٧) سلامة الغويري الذي فاز بالمقعد الثاني المخصص للمنظمة الثانية في الزرقاء حصل على ٧١٨٤ مقارنة بـ ٧١٣٣ صوت للسيدة موسيمي، وزارة الداخلية، الانتخابات النيابية، ٢٠٠٣، ٢٠٠٣/٦/٢٢، ص٣٣.

(٨) حسب الرأي، ٢٠٠٥/٩/٨، مركز أبحاث الأردن الجديد، الانتخابات النيابية ١٩٨٩: أرقام وحقائق، ١٩٩٣، صفحة ٢٥، هاني حوراني، خارطة الأحزاب السياسية الأردنية الحالية، الرأي، ٢٠٠٤/٩/٨، ص٥٢.

(٩) الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، إصدار المجتمع المدني، إصدار خاص، رقم ١٥، ٢٠٠٤، ص٢٠.

(١٠) هذا الرقم يستثني نسبة نقطتين من الأصوات حصل عليها المستقلون، انظر أيضاً المرجع السابق، ص٢٩.

(١١) لبتاء تكتلات عديد في البرلمان الأردني ٢٠٠٣، انظر أمين مشاقبة، البرلمان الأردني الرابع عشر ٢٠٠٣-٢٠٠٧، دراسة تحليلية، مركز القدس، أيلول، ٢٠٠٤، ص٣١-٣٤.

(١٢) تقرير خاص في الرأي تشير للدعم بـ ٠,٦٪ انظر الرأي ٢٠٠٤/٦/٢٤، ص٢.

(١٣) العرب، حزب الفجر الجديد الأردني.

(١٤) تعتمد المعلومات على وزارة الداخلية، ٢٠٠٥.

(١٥) عبلة عماوي، ضد جميع الفروقات، انظر أعلاه ص ٦٥.

(١٦) الانتخابات النيابية ٢٠٠٣، في المجتمع المدني، رقم ١٥، ٢٠٠٤، مركز أبحاث الأردن الجديد، ص٣١-٣١.

(١٧) الحملة الانتخابية للجبهة الإسلامية باسم مرشحيها وضعت إعلاناً في الصحف المحلية كالتالي: نعم وللأبد الإسلام هو الحل، الرأي ٢٠٠٣/٦/١٥.

(١٨) بناء على دراسة لحلمي ساري: تحليل مستويات البرامج في الانتخابات النيابية، في دراسة لانتخابات ١٩٩٧، مركز أبحاث الأردن الجديد، ٢٠٠٢، ص٧٢-٨٤، (بالعربية).

(١٩) الرأي، ٢٠٠٣/٦/١٦، رقم ١١٩٦٠.

(٢٠) الرأي، ٢٠٠٣/٦/١٦، رقم ١١٩٦٠.

(٢١)عبلة عماوي، ضد جميع الفروقات، ص٨٣.

(٢٢)وليد حماد، المرأة الأردنية وانتخابات ١٩٩٧ النيابية، في دراسة للانتخابات النيابية، ١٩٩٧، ٢٠٠٢، ص٣٥٩.

(٢٣)المرجع السابق.

الفصل الثالث:

(١)وزارة الإعلام: دائرة المطبوعات والنشر، دليل الإعلام، ٢٠٠٣، ص٤٨-٥٨، (بالعربية).

(٢)المرجع السابق، ص١٢

(٣)المرجع السابق.

(٤)المرجع السابق، ص١٣-١٧.

(٥)المرجع السابق، ص٣٠-٤٠.

(٦)تشتمل البلاد، الحدث، المحور، والميثاق الأسبوعية.

(٧)وليد حماد، المرأة الأردنية والانتخابات النيابية ١٩٩٧، في دراسة للانتخابات النيابية ١٩٩٧، مركز أبحاث الأردن الجديد، ٢٠٠٢، ص٣٦٠.

(٨)جميل النمري، الصحافة والديموقراطية، الأردن الجديد، ١٩٩٥، ص٣٧-٣٧٨، (بالعربية).

الفصل الرابع:

(١)لمناقشة سياسات الأحزاب في الأردن انظر: نحو مسودة قانون جديد للأحزاب السياسية في الأردن، محضر جلسات وورشات، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٤، (بالعربية). انظر أيضاً الأحزاب السياسية في الوطن العربي، محضر جلسات المؤتمر، مركز القدس، ٢٠٠٤، (بالعربية).

(٢)الانتخابات النيابية ٢٠٠٧، نحو قانون انتخابي، محاضر جلسات مؤتمر، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٥. (بالعربية).

الملحـــق:

مسح: المنهج:

تم توزيع ٣١٦ استبيان عبر الأردن في الفترة ما بين ١٥-٢٠٠٥/٥/١٨.

تم توزيع ٨ استبيانات في المناطق الصغيرة (العقبة، الطفيلة، معان، وعجلون) لضمان المتغيرات مثل الجنس (ذكر/أنثى) بالإضافة للفئات العمرية (٤ فئات عمرية مختلفة) تم تمثيلها في العينة.

تمثيل عينة الكوتا بالإشارة إلى خط رحله مسبق استخدم في الانتقاء، جميع المناطق في الأردن بمجموع ١٢ منطقة تم تغطيتها، تقسيمات الريف/المدن، أخذت بالاعتبار، وزن المناطق يعتمد على التعداد السكاني لعام ٢٠٠٢.

المنطقة	عدد الاستبيانات	النسبة
العقبة	٨	٢,٥
الطفيلة	٨	٢,٥
معان	٨	٢,٥
الكرك	١٤	٤,٤
عمان	١٠٧	٣٤,٠
عجلون	٨	٢,٥
البلقاء	١٥	٤,٧
اربد	٥٥	١٧,٥
الزرقاء	٤٩	١٥,٦
المفرق	١٨	٥,٧
جرش	١٢	٣,٨
مأدبا	١٢	٣,٨
المجموع	٣١٤	٪١٠٠

اعتمد توزيع الاستبيان على الفئات العمرية على التعداد السكاني لعام ٢٠٠٢

العمر	عدد الاستبيانات	النسبة
١٨-٢٥	٧٦	٪٢٤,٢
٢٦-٣٣	٦٩	٪٢١,٩
٣٤-٤١	٥٥	٪١٧,٨
٤٢+	١١٤	٪٣٦,٣
المجموع	٣١٤	٪١٠٠

تم اعتبار الجنس تقريباً متشابهة، تم تعبئة ١٥٨ استبياناً من رجال (٥٠,٣٪) و ١٥٦ استبياناً من الإناث (٤٩,٦٪).

الطرق التي استخدمت لربط الخلفية التعليمية، كانت عشوائية، وكانت النتيجة أن الحاصلين على الشهادات الجامعية أو أعلى منها كان أكثر تمثيلاً، على النقيض، كانت فئة العينة ذات التعليم المتدني (مستوى المدرسة مثلاً) أو بلا تعليم أقل تمثيلاً.

الخلفية التعليمية	عدد الاستبيانات	النسبة
أمي – مستوى مدرسة	١١	٣,٥٪
حاصل على دبلوم	١١	٣١,٨٪
مستوى جامعة أو أعلى	١٦٢	٥١,٥٪
المجموع	٣١٤	١٠٠٪

٢. الاستبيان:

قسم المسح لثلاثة أجزاء: أولاً: الخصائص المحددة العامة، الموقف الشعبي من المرأة، وأخيراً المرأة والتمكين السياسي.

القسم الأول: خصائص عامة:

س١: ماذا يخطر ببالك عند سماع كلمة سياسة؟

س٢: السياسة مرتبطة بـ:

١٠٢	٢٠٢	٣٠٢	٤٠٢	٥٠٢	٦٠٢	٧٠٢

س٣: ما هو اهتمامك الأساسي:

١٠٣	٢٠٣	٣٠٣	٤٠٣	٥٠٣	٦٠٣	

س٤: أي من المجموعات التالية تعتبره سياسي:

١٠٤	٢٠٤	٣٠٤	٤٠٤	٥٠٤		

س٥: هل قررت التصويت في الانتخابات البرلمانية:

١٠٥	٢٠٥	٣٠٥	٤٠٥	٥٠٥		

س٦: هل تنوي التصويت في الانتخابات النيابية القادمة؟

١٠٦	٢٠٦	٣٠٦				

س٧: إلى أي درجة يؤثر البرلمان في الحياة السياسية؟

١٠٧	٢٠٧	٣٠٧	٤٠٧	٥٠٧		

س٨: ما هو مدى تأثيرك في الحياة السياسية؟

١٠٨	٢٠٨	٣٠٨	٤٠٨			

س٩: هل صوت في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٣؟

١٠٩	٢٠٩					

س١٠: أي من التالية كان له أثر كبير في عملية تصويتك؟

١٠١٠		٢٠١٠	هـ.د.ج.ب.أ		٣٠١٠	
٤٠١٠		٥٠١٠	٦٠١٠		٧٠١٠	٨٠١٠

س١١: على أي أساس تنوي انتخاب مرشحك في الانتخابات القادمة؟

١٠١١	٢٠١١	٣٠١١	٤٠١١	٥٠١١	٦٠١١	٧٠١١

القسم الثاني: الموقف العام اتجاه المرأة:

س٢-١: ماذا يخطر ببالك أولاً عندما تسمع كلمة امرأة؟

١٠١٠٢	٢٠١٠٢	٣٠١٠٢	٤٠١٠٢	٥٠١٠٢		

س٢-٢: هل تعتبر أن المناصب العليا ستكون:

١٠٢٠٢	٢٠٢٠٢	٣٠٢٠٢	٤٠٢٠٢			

س٢-٣: ما هو دور المرأة الرئيسي في المجتمع برأيك؟

١٠٣٠٢	٢٠٣٠٢	٣٠٣٠٢	٤٠٣٠٢	٥٠٣٠٢		

س٢-٤: هل تعتبر أن موقف المجتمع من المرأة يكون؟

١٠٤٠٢	٢٠٤٠٢	٣٠٤٠٢	٤٠٤٠٢			

س٢-٥: هل تعتبر أن المرأة والرجل متساويان من حيث المبدأ؟

١٠٥٠٢	٢٠٥٠٢	٣٠٥٠٢				

س٢-٦: هل تعتبر أن جرائم الشرف مبررة؟

١٠٦٠٢	٢٠٦٠٢	٣٠٦٠٢				

س٢-٧: هل صورة المرأة في الكتب؟

١٠٧٠٢	٢٠٧٠٢	٣٠٧٠٢				

القسم الثالث: المرأة والتمكين السياسي:

س٣-١: هل تعتبر أن للمرأة دوراً في الحياة السياسية الحالية؟

١٠١٠٣	٢٠١٠٣	٣٠١٠٣	٤٠١٠٣	٥٠١٠٣		

س٣-٢: في حال أن المرشح الذكر أو الأنثى متساويان في الكفاءة، من ستختار ممثلاً في البرلمان؟

١٠٢٠٣	٢٠٢٠٣	٣٠٢٠٣				

س٣-٣: إذا كانت المرشحة المرأة أكثر كفاءة من الرجل من ستختار كممثلاً في البرلمان؟

١٠٣٠٣	٢٠٣٠٣	٣٠٣٠٣				

س٣-٤: هل تعتقد أن عضوية البرلمان مناسبة للرجل أكثر من المرأة؟

١٠٤٠٣	٢٠٤٠٣	٣٠٤٠٣				

س٣-٥: هل تعتقد أن مهنة وزير مناسبة للرجل أكثر من المرأة؟

١٠٥٠٣	٢٠٥٠٣	٣٠٥٠٣				

س٣-٦: هل تعتبر ان مهنة القاضي مناسبة للرجل أكثر من المرأة؟

١٠٦٠٣	٢٠٦٠٣	٣٠٦٠٣				

س٣-٧: هل تعارض أن تكون المرأة قيادية في حزب تنتمي إليه؟

١٠٧٠٣	٢٠٧٠٣	٣٠٧٠٣				

س٣-٨: هل تدرك بأن هناك كوتا (مقاعد مخصصة) للنساء في البرلمان حيث يوجد لها ستة مقاعد في البرلمان؟

١٠٨٠٣	٢٠٨٠٣					

س٣-٩: هل تؤيد زيادة الكوتا؟

١٠٩٠٣	٢٠٩٠٣	٣٠٩٠٣				

س٣-١٠: إذا كانت إجابتك بنعم، فهل تحب أن تزيد الكوتا إلى:

١,١٠,٣	٢,١٠,٣	٣,١٠,٣				

س٣-١١: هل تؤيد تغيير القانون الانتخابي ليمنح المرأة مشاركة سياسية أكبر؟

١,١١,٣	٢,١١,٣	٣,١١,٣				

س٣-١٢: هل تؤيد منح المرأة مقاعد مخصصة كقضاة؟

١٠,١٢,٣	٢,١٢,٣	٣,١٢,٣				

س٣-١٣: هل أنت مع إعطاء المرأة كوتا وزارية؟

١,١٣,٣	٢١,١٣,٣	٣,١٣,٣				

س٣-١٤: هل تؤيد إعطاء المرأة كوتا حزبية؟

١,١٤,٣	٢,١٤,٣	٣,١٤,٣				

س٣-١٥: هل يعطي الإعلام صورة إيجابية لمشاركة المرأة السياسية؟

١,١٥,٣	٢,١٥,٣	٣,١٥,٣				

س٣-١٦: هل تنتمي لأي حزب سياسي؟

١,١٦,٣	٢,١٦,٣					

س٣-١٧: هل تتعاطف مع أي حزب سياسي؟

١,١٧,٣	٢,١٧,٣					

س٣-١٨: هل تنتمي لأي مؤسسة اجتماعية مدنية (جمعيات خيرية، اتحادات خيرية، نقابات مهنية)؟

١,١٨,٣	٢,١٨,٣					

س٣-١٩: هل تناصر أي مؤسسة اجتماعية مدنية؟

١,١٩,٣	٢,١٩,٣					

معلومات شخصية :

- العمر:.....
- الجنس:.....
- التعليم:.....
- مكان الإقامة:.....
- الدخل:.....

الجـــداول

جدول ٣,١

	نعم	لا	لم يقرر	المجموع
ذكر	٥٥(٣٥٪)	٩٤(٦٠,٢)	٧(٤,٤)	١٥٦(١٠٠٪)
أنثى	٤٨(٣٠,٩)	٩٧(٦٢,٥)	١٠(٦,٤)	١٥٥(١٠٠٪)
المجموع	١٠٣(٣٣,١)	١٩١(٦١,٤)	١٧(٥,٤)	٣١١(١٠٠٪)

هل المرأة والرجل متساوين من حيث المبدأ؟

جدول ٣,٢

مستوى التعليم	نعم	لا	لم يقرر	المجموع
٠	٤(٣٦,٣)	٧(٦٣,٦)	-	١١(١٠٠٪)
١	٢٧(٢٧,٥)	٦٢(٦٣,٢)	٩(٩,١)	٩٨(١٠٠٪)
٢	٧٢(٣٥,٦)	١٢٢(٦٠,٣)	٨(٣,٩)	٢٠٢(١٠٠٪)
المجموع	١٠٣(٣٣,١)	١٩١(٦١,٤)	١٧(٥,٤)	٣١١(١٠٠٪)

مستوى التعليم والمساواة بين الرجل والمرأة:

- أمي أو حاصل على شهادة مدرسية.

-١ حاصل على شهادة دبلوم.

-٢طلبة جامعة / حاصلون على الشهادة الجامعية أو أعلى.

جدول ٣,٣

	ايجابي	سلبي	محايد	لا يعلم	المجموع
ذكر	٧١(٤٥,٢)	٣٥(٢٢,٢)	٣٣(٢١,٠)	١٨(١,٤)	١٥٧(١٠٠٪)
أنثى	٤٨(٣٠,٧)	٥٠(٣٢,٠)	٣٩(٢٥,٠)	١٩(١٢,١)	١٥٦(١٠٠٪)
المجموع	١١٩(٣٨,٠)	٨٥(٢٧,١)	٧٢(٢٣,٠)	٣٧(١١,٨)	٣١٣(١٠٠٪)

موقف المجتمع من المرأة ؟

جدول ٣,٤

العمر	ايجابي	سلبي	محايد	لا يعلم	المجموع
١٨-٢٥(١)	٢٤(٣٢,٤)	١٩(٢٥,٦)	٢٢(٢٩,٧)	٩(١٢,١)	٧٤(١٠٠٪)
٢٦-٣٣(٢)	٢١(٣٠,٤)	٢٠(٢٨,٩)	١٩(٢٧,٥)	٩(١٣,٠)	٦٩(١٠٠٪)
٣٤-٤١(٣)	٢١(٣٨,١)	١٣(٢٣,٦)	١٢(٢١,٨)	٩(١٦,٣)	٥٥(١٠٠٪)
٤٢+	٥٣(٤٦,٤)	٣٢(٢٨,٠)	١٩(٦١,٦)	١٠(٨,٧)	١١٤(١٠٠٪)
المجموع	١١٩(٣٨,٠)	٨٤(٢٦,٩)	٧٢(٢٣,٠)	٣٧(١١,٨)	٣١٢(١٠٠٪)

العمر وموقف المجتمع من المرأة ؟

جدول ٣,٥

مستوى التعليم	ايجابي	سلبي	محايد	لا يعلم	المجموع
٠	٦(٥٤,٥)	٣(٢٧,٢)	٢(١٨,١)	-	١١(١٠٠٪)
١	٣٣(٣٣,٠)	٢٨(٢٨,٠)	٢٠(٢٠,٠)	١٩(١٩,٠)	١٠٠(١٠٠٪)
٢	٨٠(٣٩,٦)	٥٤(٢٦,٧)	٥٠(٢٤,٧)	١٨(٨,٩)	٢٠٢(١٠٠٪)
المجموع	١١٩(٣٨,٠)	٨٥(٢٧,١)	٧٢(٢٣,٠)	٣٧(١١,٨)	٣١٣(١٠٠٪)

مستوى التعليم وموقف المجتمع من المرأة:

جدول ٣,٦

	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
ذكر	٥٦(٣٥,٦)	٨٣(٥٢,٨)	١٨(١١,٦)	١٥٧
أنثى	٢٨(١٨,١)	٩٤(٦١,٠)	٣٢(٢٠,٠)	١٥٤
المجموع	٨٤(٢٧,٠)	١٧٧(٥٦,٩)	٥٠(١٦,٠)	٣١١

-٦هل تعتبر جرائم الشرف مبررة؟

-٧ الموقف من جرائم الشرف

جدول ٣,٧

العمر	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
١	١٧(٢٢,٦)	٤٨(٦٤,٠)	١٠(١٣,٣)	٧٥(١٠٠٪)
٢	١٨(٢٦,٠)	٣٦(٥٢,٢)	١٥(٢١,٧)	٦٩(١٠٠٪)
٣	١٤(٢٥,٩)	٣٢(٥٩,٢)	٨(١٤,٨)	٥٤(١٠٠٪)
٤	٣٥(٣١,٢)	٦٠(٥٣,٥)	١٧(١٥,١)	١١٢(١٠٠٪)
المجموع	٨٤(٢٧,٠)	١٧٦(٥٦,٧)	٥٠(١٦,١)	٣١٠(١٠٠٪)

العمر والموقف من جرائم الشرف:

جدول ٣,٨

مستوى التعليم	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
٠	٤(٣٦,٣)	٤(٣٦,٣)	٣(٢٧,٢)	١١(١٠٠٪)
١	٣٤(٣٤,٦)	٤٨(٤٨,٩)	١٦(١٦,٣)	٩٨(١٠٠٪)
٢	٤٦(٢٢,٧)	١٢٥(٦١,٨)	٣١(١٥,٣)	٢٠٢(١٠٠٪)
المجموع	٤٨(٢٧,٠)	١٧٧(٥٦,٩)	٥٠(١٦,٠)	٣١١(١٠٠٪)

التعليم والموقف من جرائم الشرف:

جدول ٣,٩

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	١١٠(٧٠,٥)	٢٥(١٦,٢)	٢١(١٣,٤)	١٥٦(١٠٠٪)
أنثى	٩٦(٦٢,٧)	٢٥(١٦,٣)	٣٢(٢٠,٩)	١٥٣(١٠٠٪)
المجموع	٢٠٦(٦٦,٦)	٥٠(١٦,٠)	٥٣(١٧)	٣٠٩(١٠٠٪)

صورة المرأة في الكتب :

جدول ٣,١٠

الجنس	تلائم الرجل أكثر	تلائم المرأة أكثر	تلائم كلاهما	لا يعلم	المجموع
ذكر	١١١(٧١,١)	٢(١,٢)	٤٠(٢٥,٤)	٣(١,٩)	١٥٦(١٠٠٪)
أنثى	٧٦(٤٨,٧)	٣(١,٩)	٧٠(٤٦,١)	٥(٣,٢)	١٥٦(١٠٠٪)
المجموع	١٨٧(٥٩,٩)	٥(١,٦)	١١٢(٣٥,٨)	٨(٢٠٥)	٣١٢(١٠٠٪)

الموقف من المناصب العامة العليا:

جدول ٣,١١

الجنس	مرشح	مرشحة	لا يعلم	المجموع
ذكر	١٣٥(٨٥,٥)	١٣(٨,٢)	١٠(٦,٣)	١٥٨(١٠٠٪)
أنثى	٩٠(٥٨,٠)	٤٣(٢٧,٧)	٢٢(١٤,١)	١٥٥(١٠٠٪)
المجموع	٢٢٥(٧١,٨)	٥٦(١٧,٨)	٣٢(١٠,٢)	٣١٣(١٠٠٪)

الاختيار بين المرشح الذكر والأنثى بافتراض أن المؤهلات متشابهة :

جدول ٣,١٢

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	١٢١ (٦٧,٥)	٣٠ (١٨,٩)	٧ (٤,٤)	١٥٨ (١٠٠٪)
أنثى	٩٠ (٥٧,٦)	٤٨ (٣٠,٧)	١٨ (١١,٥)	١٥٦ (١٠٠٪)
المجموع	٢١١ (٦٧,١)	٧٨ (٢٤,٨)	٢٥ (٧,٩)	٣١٤ (١٠٠٪)

أن تكون عضو البرلمان يناسب الرجل أكثر:

جدول ٣,١٣

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	١٢٨(٨١,٠)	٢٧(١٧,٠)	٣(١,٨)	١٥٨ (١٠٠٪)
أنثى	٩٠(٥٧,٦)	٥١(٣٢,٦)	١٥(٩,٦)	١٥٦ (١٠٠٪)
المجموع	٢١٨(٦٩,٤)	٧٨(٢٤,٨)	١٨(٥,٧)	٣١٤ (١٠٠٪)

أن تكون وزيرا هذا يناسب الرجال أكثر:

جدول ٣,١٤

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	١٤٧(٩٣,٠)	١٠(٦,٣)	١(٠,٦)	١٥٨ (١٠٠٪)
أنثى	١٢١(٧٧,٥)	٢١(١٣,٤)	٢١(١٣,٤)	١٥٦ (١٠٠٪)
المجموع	٢٦٨(٨٥,٣)	٣١(٩,٨)	٣١(٩,٨)	٣١٤ (١٠٠٪)

القضاء وظيفة للرجل:

جدول ٣,١٥

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	٨٤(٥٣,٨)	٦٦(٤٢,٣)	٦(٣,٨)	١٥٦ (١٠٠٪)
أنثى	٥١(٣٢,٩)	٩٧(٦٢,٥)	٧(٤,٥)	١٥٥ (١٠٠٪)
المجموع	١٣٥(٤٣,٤)	١٦٣(٥٢,٤)	١٣(٤,١)	٣١١ (١٠٠٪)

هل تعارض أن تكون المرأة قيادية حزبية؟

جدول ٣,١٦

لجنس	١	٢	١+٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع
ذكر	١٦(١٠,٢)	٤٢(٢٦,٤)	٥٨(٣٧,١)	٤٥(٢٨,٨)	٣١(١٩,٠)	٤(٢,٥)	١٣(٨,٣)	٥ (٣,٢)	١٥٦ (١٠٠٪)
أنثى	١٥(١١,٧)	٣٥(٢٢,٨)	٥٣(٣٤,٦)	٦٠(٣٩,٢)	٢٤(١٥,٦)	٢(١,٣)	٨(٥,٢)	٦ (٣,٩)	١٥٥ (١٠٠٪)
المجموع	٣٤(١١,٠)	٧٧(٢٤,٩)	١١١(٣٥,٩)	١٠٥(٣٣,٩)	٥٥(١٧,٧)	٦(١,٩)	٢١(٦,٧)	١١ (٣,٥)	٣٠٩ (١٠٠٪)

العوامل التي تؤثر عل اختيار المرأة للمرشح الانتخابي:

١-اعتبارات عائلية
٢-اعتبارات عشائرية
٣-مؤهلات المرشح
٤-برنامج المرشح
٥-اعتبارات حزبية
٦-اسباب دينية
٧-أخرى

جدول ٣,١٧

مستوى التعليم	١	٢	١+٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع
٠	-	٥(٤٥,٥)	٥(٤٥,٥)	٣(٢٧,٢)	١(٩,٠)	-	٢(١٨,٠)	-	١١ (١٠٠٪)
١	١٣(١٣,٢)	٣٤(٣٤,٦٩)	٤٧(٤٧,٩)	٢٤(٢٤,٤)	١٦(١٦,٣)	٢(٢,٠)	٦(٦,٠)	٣(٣,٠)	٩٨ (١٠٠٪)
٢	٢١(١٠,٥)	٣٨(١٩,٠)	٥٩(٢٩,٥)	٧٨(٣٩,٠)	٣٨(١٩,٠)	٤(٢,٠)	١٣(٦,٥)	٨(٤,٠)	٢٠٠ (١٠٠٪)
المجموع	٣٤(١١,٠)	٧٧(٢٤,٩)	١١١(٣٥,٩)	١٠٥(٣٣,٩)	٥٥(١٧,٧)	٦(١,٩)	٢١(٦,٧)	١١(٣,٥)	٣٠٩ (١٠٠٪)

مستوى التعليم و اختيار المرشح:

جدول ٣,١٨

الفئة العمرية	١	٢	١+٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع
١	١٤(١٩,١)	١٤(١٩,١)	٢٨(٣٨,٢)	٢٥(٣٤,٢)	١٣(١٧,٠)	١(١,٣)	٢(٢,٧)	٤(٥,٤)	٧٣(١٠٠٪)
٢	٤(٥,٩)	١٧(٢٥,٣)	٢١(٣١,٢)	٢٥(٣٧,٣)	١٣(١٩,٤)	٢(٢,٩)	٣(٤,٤)	٣(٤,٤)	٦٧(١٠٠٪)
٣	٧(١٢,٧)	١٤(٢٥,٤)	٢١(٣٨,١)	١٩(٣٤,٥)	٨(١٤,٥)	-	٥(٩,٠)	٢(٣,٦)	٥٥(١٠٠٪)
٤	٩(٧,٩)	٣١(٢٧,٤)	٤٠(٣٥,٣)	٣٦(٣١,٨)	٢١(١٨,٥)	٣(٢,٦)	١١(٩,٧)	٢(١,٧)	١١٣(١٠٠٪)
المجموع	٣٤(١١,٠)	٦٧(٢٤,٦)	١١٠(٣٥,٧)	١٠٥(٣٤,٠)	٥٥(١٧,٨)	٦(١,٩)	٢١(٦,٨)	١١(٣,٥)	٣٠٨(١٠٠٪)

العمر و اختيار المرشح:

جدول ٣,١٩

الجنس	المرشح الرجل	المرشحة المرأة	لا يعلم	المجموع
ذكر	٦٠(٣٧,٩)	٨٨(٥٥,٦)	١٠(٦,٣)	١٥٨(١٠٠٪)
أنثى	٢٤(١٥,٣)	١١٠(٧٠,٥)	٨(٥,١)	١٥٦(١٠٠٪)
المجموع	٩٨(٣١,٢)	١٩٨(٦٣,٠)	١٨(٥,٧)	٣١٤(١٠٠٪)

الاختيار بين المرشحات بمؤهلات عالية أو المرشح الرجل الأقل كفاءة:

جدول ٣,٢٠

الجنس	ايجابي	سلبي	لا يعلم	المجموع
ذكر	٧٨(٤٩,٠)	٥٨(٣٦,٠)	٢٣(١٤,٠)	١٥٨(١٠٠٪)
أنثى	٧٠(٤٥,٠)	٦٤(٤١,٠)	٢٢(١٤,٠)	١٥٦(١٠٠٪)
المجموع	١٤٨(٤٦,٩)	١٢٢(٣٨,٧)	٤٥(١٤,٢)	٣١٤(١٠٠٪)

صورة المرأة في الإعلام :

جدول ٤,١

الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	١٢٨(٨٢,٠)	٢٨(١٧,٩)	١٥٦(١٠٠٪)
أنثى	١١١(٧١,٦)	٤٤(٢٨,٣)	١٥٥(١٠٠٪)
المجموع	٢٣٩(٧٦,٨)	٧٢(٢٣,١)	٣١١(١٠٠٪)

المعرفة بنظام الكوتا:

جدول ٤,٢

الجنس	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
ذكر	٤٩(٣١,٢)	٩٦(٦١,١)	١٢(٦,٧)	١٥٧(١٠٠٪)
أنثى	٧٨(٥٠,٣)	٥٦(٣٦,١)	٢١(١٣,٥)	١٥٥(١٠٠٪)
المجموع	١٢٧(٤٠,٧)	١٥٢(٤٨,٧)	٣٣(١٠,٥)	٣١٢(١٠٠٪)

الموقف من زيادة حصة الكوتا للنساء

جدول ٤,٣

مستوى التعليم	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
٠	(١٨,٠)٢	(٨١,٨)٩	-	(٪١٠٠) ١١
١	(٣٨,٣)٣٨	(٤٨,٠)٤٨	(١٣,٠)١٣	(٪١٠٠) ٩٩
٢	(٣٧,٠)٨٠	(٤٧,٠)٩٥	(٩,٩)٢٠	(٪١٠٠) ٢٠٢
المجموع	(٤٠,٠)١٢٧	(٤٨,٠)١٥٢	(١٠,٠)٣٣	(٪١٠٠) ٣١٢

مستوى التعليم و الموقف من زيادة حصة الكوتا للمرأة:

جدول ٤,٤

الفئة العمرية	نعم	لا	لا يعلم	المجموع
١	(٤٧,٠)٣٦	(٣٨,٠)٢٩	(١٤,٠)١١	(٪١٠٠)٧٦
٢	(٤١,٠)٢٨	(٤٢,٠)٢٩	(١٦,٠)١١	(٪١٠٠)٦٨
٣	(٣٥,٠)١٩	(٥٧,٠)٣١	(٧,٤)٤	(٪١٠٠)٥٤
٤	٣٨,٠٩)٤٤	(٥٤,٠)٦٢	(٦,١)٧	(٪١٠٠) ١١٣
المجموع	(٤٠,٠) ١٢٧	(٤٨,٠)١٥١	(١٠,٠)٣٣	(٪١٠٠) ٣١١

العمر و الموقف من زيادة حصة الكوتا للمرأة:

جدول ٤,٥

الجنس	نعم	لا	لا يعلم	مجموع
ذكر	(٣٢,٦)٥١	(٦٣,٤)٩٩	(٣,٨)٦	(٪١٠٠)١٥٦
أنثى	(٤٩,٠)٧٦	(٣٦,٠)٥٧	(١٤,٠)٢٢	(٪١٠٠)١٥٥
مجموع	(٤٠,٨)١٢٧	(٥٠,٠)١٥٦	(٩,٠)٢٨	(٪١٠٠)٣١١

الموقف من تغيير القانون الانتخابي:

جدول ٤,٦

مستوى التعليم	نعم	لا	لا يعلم	مجموع
.	(١٨,٠)٢	(٨١,٠)٩	-	(٪١٠٠)١١
١	(٣٥,٠)٣٦	(٥٤,٠)٥٣	(٩,٠)٩	(٪١٠٠)٩٨
٢	(٤٤,٠)٨٩	(٤٦,٥)٩٤	(٨٠٤)١٧	(٪١٠٠)٢٠٢
مجموع	(٤٠,٨)١٢٧	(٥٠,٠)١٥٦	(٩,٠)٢٨	(٪١٠٠)٣١١

مستوى التعليم والموقف من تغيير القانون الانتخابي:

جدول ٤,٧

فئة العمر	نعم	لا	لا يعلم	مجموع
١	(٤٨,٦)٣٧	(٤٤,٠)٣٤	(٦,٥)٥	(٪١٠٠)٧٦
٢	(٣٩,٧)٢٧	(٤٤,٠)٣٠	(١٦,٠)١١	(٪١٠٠)٦٨
٣	(٣٥,٠)١٩	(٥٣,٠)٢٩	(١١,٠)٦	(٪١٠٠)٥٤
٤	(٣٩,٠)٤٤	(٥٥,٠)٦٢	(٥,٠)٦	(٪١٠٠)١١٢
مجموع	(٤٠,٨)١٢٧	(٥٠,٠)١٥٦	(٩,٠)٢٨	(٪١٠٠)٣١٠

الجنس و الموقف من تغيير القانون الانتخابي:

جدول ٤,٨

الجنس	عامة الناس	الحكومة	نشاط مجموعة معينة "المميزة"	البرلمان	أخرى	مجموع
ذكر	(١١,٢)١٨	(٤٦,٨)٧٥	(٣٤,٣)٥٥	(٧,٥)١٢	–	(٪١٠٠)١٦٠
أنثى	(١١,٣)١٧	(٤٣,٣)٦٥	(٤٠,٠)٦٠	(٥,٣)٨	–	(٪١٠٠)١٥٠
مجموع	(١١,٠)٣٥	(٤٥,٦)١٤٠	(٣٥,٤)١١٥	(٦,٤)٢٠	–	(٪١٠٠)٣١٠

جدول ٤,٩

الجنس	بالغ الأهمية	مهم(٢)	تأثير محدود(٣)	لا بتأثر (٤)	٣+٤	لا يعلم	مجموع
ذكر	(٥,٠)٨	(١٩,٠)٣٠	(٢٦,٧)٤٢	(٣٧,٥)٥٩	(٦٤,٣)١٠١	(١١,٤)١٨	(٪١٠٠)١٥٧
أنثى	(١,٩)٣	(١٢,٩)٢٠	(٣٣,٥)٥٢	(٣٩,٣)٦١	(٧٢,٩)١١٣	(١٢,٢)١٩	(٪١٠٠)١٥٥
مجموع	(٣,٥)١١	(١٦,٠)٥٠	(٣٠,٠)٩٤	(٣٨,٤)١٢٠	(٦٨,٥)٢١٤	(١١,٨)٣٧	(٪١٠٠)٣١٢